

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:
عزيزي نسيمة
عزيزي نجمة

تحت عنوان:

دور التسيير الجبائي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة
الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة –

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. شوبار الياس
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. قمان مصطفى
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. جمعي محمد الصالح

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

نذكر الله سبحانه وتعالى ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه،
الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة،
نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل "الدكتور
قمان مصطفى" لإشرافه على عملنا وتقديم توجيهاته
التيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.
نتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة على
تحملهم عناء قراءة هذا العمل.
كما لا ننسى التقدم بالشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة.
كما لا يفوتنا تقديم الشكر والعرافان إلى كل من ساعدنا من
قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله الذي أثار درينا بالعلم ووفقنا لإتمام هذا العمل

نهدي ثمرة جهدنا

إلى نبع الحنان والمحبة الوالدة الغالية أطال الله في عمرها

إلى رمز الاحترام والتقدير الوالد الغالي أطال الله في عمره

إلى أخي الغالي وأخواتي العزيزات وأبنائهم حفظهم الله

كنتم لنا خير السند والعون

إلى كل العائلة الكريمة وإلى كل الأشخاص الذين جمعنا بهم في هذا العمل

نسيمة

نجمة



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	الفهرس
I	شكر وعرهان
II	إهداء
IV	الفهرس
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
IX	الملخص
أ-و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي
9	المطلب الأول: مدخل إلى التسيير الجبائي
12	المطلب الثاني: آليات واستراتيجيات التسيير الجبائي ومعوقات تطبيقه
14	المطلب الثالث: مظاهر التسيير الجبائي الفعال ومؤهللات المسير الجبائي
18	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي
18	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
19	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
22	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
31	المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
31	المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستغلال
33	المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في دورة التمويل
34	المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستثمار
37	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة بولاية المسيلة	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: تقديم عام لوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة
40	المطلب الأول: التعريف بوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة
42	المطلب الثاني: أهداف وآفاق المؤسسة المستقبلية
43	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة
46	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
46	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للسنوات (2019-2020-2021)
48	المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة للسنوات (2019-2020-2021)
50	المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2019-2020-2021)
52	المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
52	المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستغلال
60	المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في دورة التمويل
61	المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستثمار
63	خلاصة الفصل الثاني
65	الخاتمة
68	قائمة المراجع والمصادر
71	قائمة الملاحق

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	الميزانية المفصلة جانب الأصول للفترة (2019-2021)	46
2.2	الميزانية المفصلة جانب الخصوم للفترة (2019-2021)	47
3.2	الميزانية المختصرة جانب الأصول للفترة (2019-2021)	48
4.2	الميزانية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2019-2021)	49
5.2	جدول حسابات النتائج للفترة (2019-2021)	50
6.2	رأس المال العامل للسنوات (2019-2021)	52
7.2	احتياجات رأس المال العامل للسنوات (2019-2021)	53
8.2	الخزينة الصافية للسنوات (2019-2021)	53
9.2	نسبة الربحية للسنوات (2019-2021)	54
10.2	المردودية المالية في ظل وجود الضريبة للسنوات (2019-2021)	54
11.2	المردودية المالية في ظل عدم وجود الضريبة للسنوات (2019-2021)	55
12.2	المردودية الاقتصادية في ظل وجود الضريبة للسنوات (2019-2021)	55
13.2	المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة للسنوات (2019-2021)	55
14.2	نسبة السيولة العامة للسنوات (2019-2021)	56
15.2	نسبة السيولة المنخفضة للسنوات (2019-2021)	56
16.2	نسبة السيولة الجاهزة للسنوات (2019-2021)	57
17.2	الوفر الضريبي الناجم عن الاهتلاكات للسنوات (2019-2021)	58
18.2	الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات للسنوات (2019-2021)	58
19.2	الوفر الضريبي الناجم عن الرسم على النشاط المهني للسنوات (2019-2020)	59
20.2	التمويل الذاتي للسنوات (2019-2021)	60

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
ب	نموذج الدراسة	01
17	مؤهلات المسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	1.1
30	مؤشرات تقييم الأداء المالي	2.1
36	دور المسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	3.1
45	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة	4.2

قائمة الملاحق		
الصفحة	العنوان	الرقم
71	ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الأصول لسنة 2019	01
72	ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الأصول لسنة 2020	02
73	ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الأصول لسنة 2021	03
74	ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الخصوم لسنة 2019	04
75	ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الخصوم لسنة 2020	05
76	ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة جانب الخصوم لسنة 2021	06
77	حساب النتائج للمركب الصناعي التجاري لسنة 2019	07
78	حساب النتائج للمركب الصناعي التجاري لسنة 2020	08
79	حساب النتائج للمركب الصناعي التجاري لسنة 2021	09
80	التصريح الشهري - G 50 - لشهر ديسمبر 2019	10
81	التصريح الشهري - G 50 - لشهر ديسمبر 2020	11
82	التصريح الشهري - G 50 - لشهر ديسمبر 2021	12

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التسيير الجبائي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، من خلال محاولة استغلال الخيارات المتاحة في التشريع الجبائي الجزائري وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية.

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بأهمية ومبادئ التسيير الجبائي وآليات المرتكز عليها، بالإضافة إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالأداء المالي وتقييمه مع تحديد المؤشرات والمعايير التي يقوم عليها، ومدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة العلمية لتحليل أهمية التسيير الجبائي على الأداء المالي خلال دورات الاستغلال والتمويل والاستثمار للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2019-2020-2021، حيث توصلت الدراسة أن التسيير الجبائي يمارس بشكل ضعيف وبسيط الفعالية في المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، الأداء المالي، المسير الجبائي، الخيارات الجبائية.

Abstract:

This study aims to identify the role of fiscal management in raising financial performance in the economic enterprise by attempting to exploit the options available in Algerian fiscal legislation to achieve financial and economic objectives.

After reviewing the various theoretical aspects of the importance and principles of fiscal management and the mechanisms underlying them, as well as theoretical aspects of fiscal performance and assessing it with indicators and benchmarks underlying it, and the extent to which fiscal management affects the performance of economic institutions.

The descriptive curriculum in this scientific study was used to analyze the importance of fiscal management financial performance during the courses of exploitation, financing and investment of the institution under study for the 2019-2020-2021 period. The study found that fiscal management exercises a weak and simple effectiveness in the economic enterprise.

Key-words: Fiscal Management, Financial Performance, Fiscal Course, sad Fiscal Options.

مقدمة

1. تمهيد

يعتبر التسيير مجموعة القواعد التقنية التي يعتمد عليها المسير في تحقيق أهداف المؤسسة باعتبار أن المسير يجب أن يتمتع بالمؤهلات المطلوبة لإدارة شؤون المؤسسة، كون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الاستمرارية وتعزيز مركزها المالي في ظل تخفيض تكاليفها والريادة في السوق في ظل المنافسة الشديدة، مما ينبغي على المسير السعي لتحقيق هاته الأهداف في ظل التغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية.

يرتبط نجاح المؤسسة واستمرارها بحسن تسيير وتنظيم المؤسسة لأعمالها وإمكانياتها بشكل جيد وكيفية تسيير ضرائبها بشكل سليم، فمن الجوانب التي يجب أن تحظى بالاهتمام داخل المؤسسة تلك الجوانب المتعلقة بالعامل الجبائي المتمثل في استحداث ما يسمى بالتسيير الجبائي وإدراجه ضمن آليات التسيير الحديثة، والذي يتم من خلال التحكم في التكاليف والأعباء الجبائية لها.

نظرا لأهمية الجبائية في حياة المؤسسة أتاح التشريع الجبائي العديد من الاختيارات والتحفيزات ذات الطابع الجبائي للمؤسسة حتى تتمكن من استغلالها والاستفادة منها والتحكم في الجانب الجبائي لها مما يؤدي إلى تقليص الأعباء الضريبية على عاتقها، لذا يتطلب الأمر النظر للضريبة على أنها عامل مؤثر على الأداء المالي يمكن تسييره كباقي الأعباء الأخرى في إطار القانون الجبائي.

تكمن أهمية التسيير الجبائي في رفع الأداء المالي من خلال تنفيذ المؤسسة للإجراءات والقوانين الجبائية وإدارة ضرائبها بشكل فعال، مما يساهم في تعزيز الموارد المالية اللازمة للمؤسسة الاقتصادية وكذا اتخاذ القرارات المالية طيلة فترة نشاطها، لذلك يجب على المؤسسات الاهتمام بالتسيير الجبائي والسعي لتفعيله من أجل تحسين الأداء المالي وتعظيم أرباحها دون المساس بالتشريعات الجبائية التي حددتها الدولة.

2. إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي كالاتي:

"ما مدى مساهمة التسيير الجبائي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟"

حيث تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التسيير الجبائي في تحسين مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة خلال دورة الاستغلال؟
- كيف يساهم التسيير الجبائي في تحسين مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة خلال دورة التمويل؟
- كيف يساهم التسيير الجبائي في تحسين مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة خلال دورة الاستثمار؟

3. فرضيات الدراسة

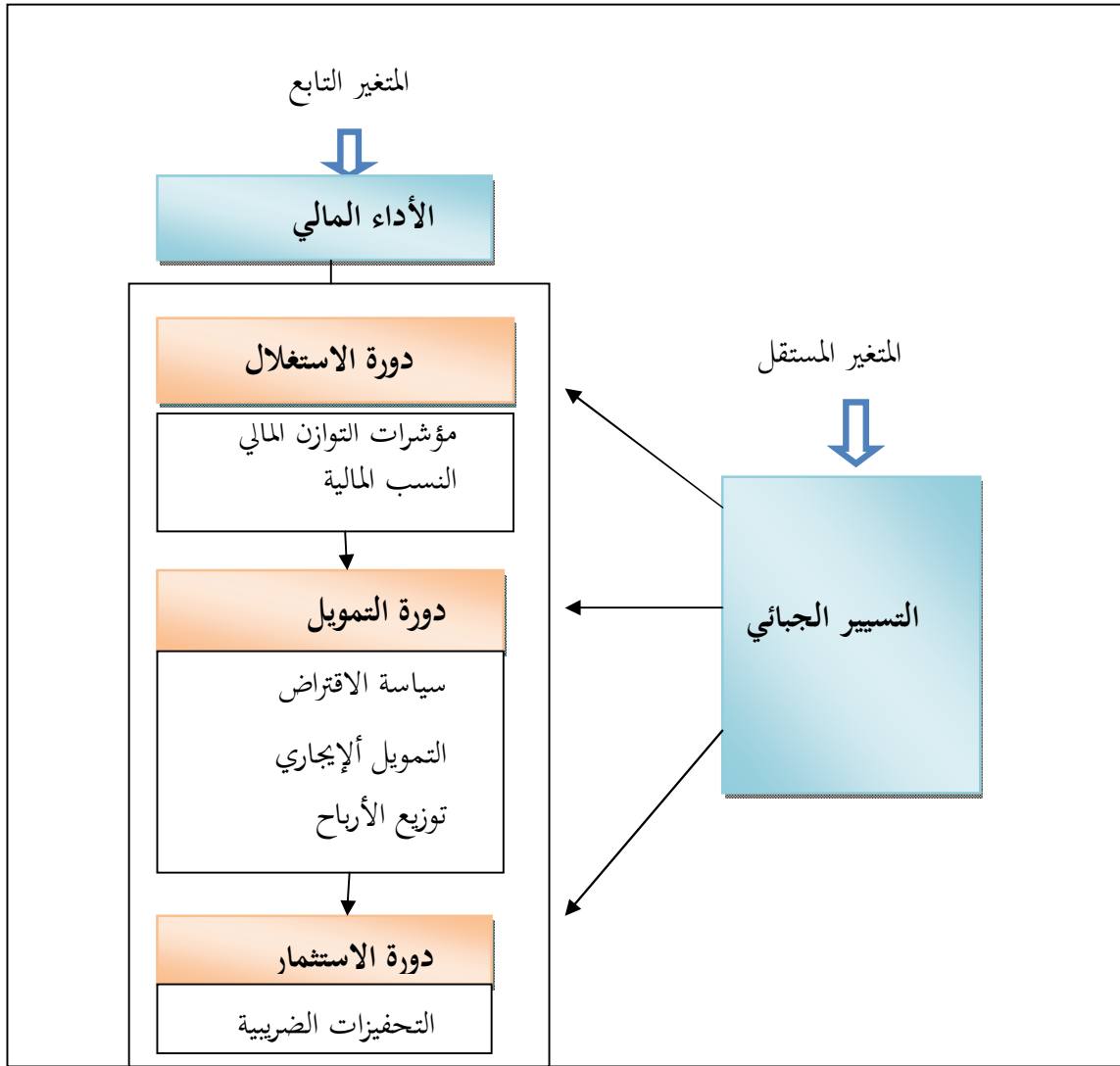
قصد دراسة وتحليل وإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

– يساهم التسيير الجبائي في رفع من الأداء المالي بالإيجاب للمؤسسة مطاحن الحضنة.
يمكن صياغة الفرضيات الجزئية كالآتي:

- يساهم التسيير الجبائي في رفع الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي الخاص بدورة الاستغلال.
- يساهم التسيير الجبائي في رفع الأداء المالي من خلال مؤشرات التمويل الذاتي والخارجي الخاص بدورة التمويل.
- يساهم التسيير الجبائي في رفع الأداء المالي من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة الخاص بدورة الاستثمار.

4. نموذج الدراسة: يمكن تلخيص نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

5. أهمية الدراسة

يحظى هذا الموضوع حديثا باهتمام متزايد من طرف الباحثين وتكمن أهمية هذه الدراسة في إيضاح دور التسيير الجبائي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، يساهم التسيير الجبائي الفعال في تخفيض التكاليف الجبائية التي تحمل كأعباء إضافية على عاتق المؤسسة كما يمكنها من التعرف على المركز المالي طيلة فترة حياتها ويساعد على القيام بوضع خطط مستقبلية لتحقيق أهدافها المرجوة.

6. أهداف الدراسة

تهدف دراسة هذا الموضوع بشكل أساسي إلى معرفة تأثير التسيير الجبائي على رفع وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال جملة من الأهداف كالاتي:

- توضيح الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
- معرفة مدى تأثير العامل الجبائي على الأداء المالي.

7. دوافع اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كالاتي:

1. دوافع ذاتية

- الاهتمام الشخصي بالموضوع من أجل تحصيل معلومات جديدة في مجال تسيير الجبائية.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي.

2. دوافع موضوعية

- توعية المؤسسات الاقتصادية بطبيعة هذا الموضوع وأهميته.
- قلة المراجع والدراسات التي تحدثت عن التسيير الجبائي وعلاقته بالأداء المالي.
- سعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى رفع وتحسين الأداء المالي وتعزيز مكانتها في السوق من خلال قدرة المسير الجبائي على استفادة واستغلال الاختيارات والتحفيزات الجبائية في ظل التشريع الجبائي الجزائري بأقصى حد ممكن.

8. المنهج المستخدم في الدراسة

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لعرض مختلف التعاريف المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال استعمال أسلوب المسح المكتبي بالاعتماد على الكتب والأطروحات والمقالات والمجلات العلمية، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد عليه أيضا لدراسة حالة من خلال إسقاط واقع التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة لتحليل مختلف المعلومات والقوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

9. حدود الدراسة

تمثلت هذه الحدود فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على المركب الصناعي التجاري الحضنة بولاية المسيلة.
2. **الحدود الزمانية:** ينحصر الإطار الزمني للدراسة وفقا للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة خلال الفترة (2019، 2020، 2021) في دراستنا للسنة الجامعية 2022/2023.

10. الدراسات السابقة

— دراسة محمد عادل عياض، "محاولة التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات"، مذكرة ماجستير بجامعة ورقلة، الجزائر 2003، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفهوم التسيير الجبائي بشكل عام وكذا مبادئه وحدوده وتحليل أثر بعض عناصر النظام الجبائي لشركات الأموال في مختلف المجالات والخيارات التسييرية المتاحة في التشريع الجبائي الجزائري مع إجراء مقارنة للخيارات الممنوحة في التشريع الجبائي الفرنسي، حيث توصل الباحث إلى نتائج نذكر منها:

تؤثر الجباية بشكل مباشر على المؤسسة من خلال الأثر المالي الناتج عنها وأن تسيير الجباية أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونا.

— دراسة عباسي صابر، محمد فوزي شعوي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، ورقلة 2013، قام الباحثان بدراسة نظرية للتسيير الجبائي وآليات تأثيره على الأداء المالي أما الدراسة التطبيقية قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي قام الباحثان بإسقاط الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في ولاية بسكرة وتحليل أهمية التكاليف الجبائية وآليات تسييرها، حيث توصلت الدراسة إلى :
أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة.

– دراسة زواق الحواس، "فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، المسيلة، 2005، تطرق الباحث في هذه المداخلة إلى ماهية التسيير الجبائي وأثر العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل وكذا المكاسب التي تجنيها المؤسسة من توظيف هذا العامل الجبائي في ترشيد صناعة القرار، حيث توصلت الدراسة إلى: أن إدراج العامل الجبائي يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية وتسمح التشريعات الجبائية من تعظيم استغلال الاختيارات الممنوحة للمؤسسة.

11. أوجه التشابه والاختلاف

– تشابهت دراستنا الحالية مع الدراسة السابقة الأولى من ناحية الموضوع من خلال التعرض لمفاهيم التسيير الجبائي والمبادئ والأهداف وآثاره على المؤسسات، فيما ركزت دراستنا الحالية على دوره في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

فيما اختلف الجانب التطبيقي في إسقاط دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة وفي الدراسة السابقة تم الاعتماد على المقارنة بين الخيارات الممنوحة في التشريع الجبائي الجزائري ونظيره الفرنسي.

– يكمن التشابه مع الدراسة الثانية أن كلاهما تبحثان عن دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي حيث يركز كلاهما في الحفاظ على استقرار المؤسسة إلا أن دراستنا شملت الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي بشكل عام.

فيما اختلفت الأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة السابقة باعتمادها على عينة لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

– هدفت الدراسة الحالية والدراسة السابقة الثالثة إلى التعرف على الإطار النظري للتسيير الجبائي وأهمية إدراجه في المؤسسة، بينما اختلف الباحث في التركيز على فعالية التسيير الجبائي في اتخاذ القرارات. – اختلاف الإطار الزمني والمكاني للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

12. هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي من خلال ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول حول المفاهيم الأساسية للتسيير الجبائي، والمبحث الثاني إلى مفهوم ومضمون الأداء المالي، أما المبحث الثالث تضمن العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني: تضمنت الدراسة التطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة بولاية المسيلة ثلاث مباحث، كان المبحث الأول حول تقديم عام للمركب الصناعي التجاري الحضنة ثم المبحث الثاني لعرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما المبحث الثالث سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في مرحلة الاستغلال والتمويل والاستثمار بالإضافة إلى الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتسيير الجبائي
والأداء المالي

تمهيد

التسيير الجبائي جزء لا يتجزأ من التسيير العام للمؤسسة من خلال ما يوفره التشريع الجبائي من الخيارات الجبائية دون المساس بمبادئه، لذا يجب على المؤسسة توفر فيها إمكانية التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها بإدماج العامل الجبائي في جميع مراحل نشاط المؤسسة.

كون المؤسسة الاقتصادية تسعى إلى تحمل أقل تكلفة جبائية واتخاذ قرارات مالية صائبة لذا يتطلب من المسير الجبائي الإلمام بالجوانب المحاسبية والمالية والقانونية ومختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة وكذا الاستفادة من هاته الخيارات لتحقيق الأمن الجبائي وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، وهو ما يتضمنه هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي

رغم التنوع والتعدد في بيئة المؤسسة الاقتصادية إلى أن هدفها يكمن في تحقيق النمو والاستمرارية وضمان الريادة في السوق، ويرتبط الأمر بقدرة المسير على إدراك العامل الجبائي المتمثل في التسيير الجبائي ومدى قدرة المؤسسة على تعزيز الوضعية المالية لها.

المطلب الأول: مدخل إلى التسيير الجبائي

سيتم التعرف في هذا المطلب على كل ما يتعلق بالتسيير الجبائي من خلال تعريفه وفق الباحثين فيه، والخصائص التي تميزه، أسس التسيير الجبائي، وكذا الحدود والأهداف المسطر عليها.

أولاً: ماهية التسيير الجبائي

سيتم تسليط الضوء على تعريف التسيير الجبائي وخصائصه كالتالي:

1. تعريف التسيير الجبائي

يعرف التسيير الجبائي بأنه " فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنّب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي ". (الحواس، 2009، صفحة 01)

يعني بأنه " الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيراً فعلاً في استراتيجياتها بدلاً من السلبية اتجاه الجباية يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها ". (عباض، 2003، صفحة 03)

التسيير الجبائي هو " فن من فنون التسيير يلجأ إليه المسيرون الأكثر تدبيراً في إدارة شؤون مؤسساتهم لتخليصها من الأعباء الجبائية الإضافية عن طريق استعمال أحسن الطرق والاختيارات الجبائية دون المساس بمبادئ التشريع الجبائي ". (الحواس، 2008، صفحة 03)

2. خصائص التسيير الجبائي

يتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

أ. استعمال الوسائل المشروعة قانوناً: الغرض منه تحقيق الوفرة الجبائية وهنا يجب التمييز بين التسيير

الجبائي وكل من الغش والتهرب الضريبيين: (حميداتو، 2012، الصفحات 91-92)

الغش الضريبي: يعرف بأنه "إرادة التملص من الضريبة المستحقة فعلاً باستعمال طرق غير مشروعة"، فهو إذن

مخالفة للتشريع عن قصد وتصرف مبني على سوء النية لتجنب دفع الضريبة.

التهرب الضريبي: استغلال لثغرات نقائص التشريع من أجل تخفيض العبء الضريبي وهو وسيلة من وسائل التخلص من دفع الضريبة وهو لا ينطوي حتما على العبث بالقانون أو الإخلال بأحكامه، وذلك لأنه قد ينحصر في تجنب العمل أو التصرف الذي يؤدي إلى تحصيل الضريبة.

التسيير الجبائي: يقوم المسير الجبائي بتحليل ودراسة التشريعات من أجل تحسس وإيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع، وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني.

ب. القرار الطوعي للتسيير الجبائي: يرتكز التسيير الجبائي على مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على اختيار المكلف للوضعية المناسبة له، فهو مرتبط بالاختيار الجبائي فتتضمن عملية اتخاذ القرار اختياراً بين بديلين أو أكثر، هذه القرارات تعكس إرادة المؤسسة في اختيار بديلها المناسب الذي يقره المشرع الجبائي بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، يجد التسيير الجبائي معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها عناصر التسيير الجبائي الممنوحة من خيارات وبدائل ومزايا وبالتالي يكون للمؤسسة الحرية التامة في اختيار البديل واتخاذ القرارات التي تتلاءم مع مصلحتها. (حميداتو، 2012، صفحة 93)

3. مبادئ التسيير الجبائي

يرتكز التسيير الجبائي على مبدأين هما:

1.3. مبدأ الحرية في التسيير

يستفيد المكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية، يكتسب المسير الجبائي القوة القانونية تجاه إدارة الضرائب عند تنفيذ هذا القرار التسييري التي تعمل على احترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به. لا يمكن تصنيف الخيارات السيئة على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا استطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء نية المكلف بالضريبة.

تحتسب النتيجة الجبائية من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها، يكمن دور إدارة الضرائب هنا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير وهذا هو جوهر مبدأ الحرية في تسيير المؤسسة. (حميداتو، 2012، صفحة 96)

2.3. مبدأ عدم التدخل في التسيير

يلزم التشريع الضريبي للمؤسسة بالإيفاء بالتزاماتها الضريبية تجاه إدارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقاً، فليس للإدارة الجبائية الحق أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية حتى وإن رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الاختيار، فمثلاً يحق للمسير أن يلجأ إلى الاستدانة من أجل توزيع استثماراته وبالتالي يحق له خصم فوائد القروض من الربح الخاضع، حتى وإن كانت الأموال الخاصة كافية للتمويل.

يطبق مبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب والرسوم التي على عاتق المؤسسة في آجالها القانونية وبالطرق والإجراءات المعمول بها، وذلك من خلال السماح لها بممارسة حق الإطلاع والتحقيق والرقابة والمعاينة من خلال مراجعة التصريحات أو بإجراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة. (حميداتو، 2012، صفحة 97)

ثانياً: أسس وحدود التسيير الجبائي وأهدافه

1. أسس التسيير الجبائي

يعتمد التسيير الجبائي على: (الحواس، 2008، صفحة 03)

- أ. اختيار الطريقة الأقل تكلفة: من خلال استعمال الفراغات ونقاط الضعف المتواجدة بالتشريعات الجبائية والتي تظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية فضلاً عن استغلال الخيارات والحوافز التي تتيحها هذه التشريعات.
- ب. الطابع الطوعي: يمثل التسيير الجبائي المستوى الأعلى من استعمال الجباية، لكنه يعتمد على استعمال أساليب اختيارية موضوعة تحت تصرف المؤسسة، وللمسيرين الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين هذه الاختيارات لتحقيق الخسوع الأقل تكلفة في ظل الضرائب التي يفرضها التشريع الجبائي.
- ج. أهمية الضريبة في المؤسسة وتعدد الخيارات الجبائية: يتجلى ذلك من خلال:
 - أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي الذي يتولد عن دفعها؛
 - وجود الإجراءات والتدابير والخيارات الجبائية الذي يوفر بعض هوامش التحرك الجبائي للمؤسسة ويمكنها من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

2. حدود التسيير الجبائي

أقر المشرع للمؤسسة الحرية في تسيير حياتها إلا أنه يجب التقييد ببعض الحدود كالاتي: (الحواس، 2009، صفحة 02)

- أ. الحدود القانونية: يعد عدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة تعسفا قانونيا، ومن بين مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير كما يلي:
 - العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح؛
 - تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛
 - التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزيف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
 - التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف؛
 - استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.
- ب. الحدود المالية: تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيها.

3. أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

أ. تحقيق الأمن الجبائي: يرتبط التسيير الجبائي بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية، التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وهذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة والتي تظهرها القوائم المالية، ومنه يجب عرض قوائم مالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من أجل تحسين جودة المعلومات المالية. (سهام، 2018، صفحة 05)

ب. التحكم في الأعباء الجبائية: تشكل الأعباء الجبائية جزء من سعر التكلفة لأي منتج، وعليه فإنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج مما يجعل التحكم فيها مهما للغاية، يتجلى هذا التحكم في ثلاث أشكال:

- العمل على تخفيض الضريبة؛
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة؛
- الرفع من العبء الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معينة.

تحدد ظروف المؤسسة شكل التحكم في العبء الضريبي، فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تبحث في تحسين صورتها تجاه البنوك والمساهمين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح. (عياض، 2003، صفحة 08)

ج. الفعالية الجبائية: حيث يمكن أن تظهر الفعالية الجبائية من خلال صورتين هما:

الفعالية الجبائية المباشرة تتحقق من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية غير المباشرة تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسة اعتمادها، فالتشريعات الجبائية والتجارية تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات أو سكوت القانون عن بعض الأمور. (عياض، 2003، صفحة 08)

د. خدمة إستراتيجية المؤسسة: تعتبر الضريبة من العوامل المهمة في صياغة إستراتيجيتها، لما لها من دور حاسم في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة لاسيما في التشريعات الجبائية التي تتباين أحكامها بحسب:

- الطبيعة القانونية للمؤسسة؛
- اختيار نوعية النشاط الاقتصادي ومكان ممارسته داخليا أو خارجيا أو بين عدة دول؛
- اختيار هيكل التمويل المناسب من خلال اعتمادها الأموال الخاصة أو الاستدانة أو التمويل الإيجاري أو مزيجا منها.

مما يجعل التسيير الجبائي يشكل عنصرا أساسيا في حياة المؤسسة، وهدفه الأساسي هو تحقيق الأداء المالي الجيد لها ومن ثم التخفيض العبء الجبائي وتكلفة الالتزامات الجبائية. (الحواس، 2008، صفحة 06)

المطلب الثاني: آليات واستراتيجيات التسيير الجبائي ومعوقات تطبيقه

يقوم المسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية باتخاذ القرارات التسييرية المناسبة لها بتنفيذ آليات واستراتيجيات مختلفة من أجل تقليل حجم الضرائب المدفوعة لفترة معينة.

أولا: آليات التسيير الجبائي

تمر عملية التسيير الجبائي في المؤسسة عبر المراحل التالية: (عياض، 2003، الصفحات 22-23)

1. **تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:** تعتبر الخطوة الأولى في اتخاذ القرار ولذلك فقد يكون المشكل المطروح أمام المسير طريقة تمويل استثمار معين، فخيارات التمويل أمامه عديدة: اقتراض، تمويل ذاتي، ... الجوانب الواجب مراعاتها أثناء الاختيار هي: ضمان أكبر قدر ممكن من المردودية أي بالمقابل تقليل الأعباء والحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة بأكبر قدر ممكن.

2. **جمع المعلومات:** تهدف هذه المرحلة إلى جمع كل المعلومات التي قد تكون لها آثار جبائية مباشرة أو غير مباشرة على موضوع اتخاذ القرار تكمن أهميتها في أنها هي التي ستؤدي إلى اكتشاف الخيارات الجبائية الممكنة.

3. **تحديد الخيارات الممكنة:** يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة من خلال قيامه بعملية صعبة وهامة في آن واحد من خلال المعلومات المجمعة سابقا، قد تنتج البدائل من:

- الخيارات المنظمة في الأنظمة التفصيلية والتحفيزية وقوانين ترقية الاستثمار؛
- الخيارات الجبائية المباشرة وغير المباشرة أو الضمنية؛
- الخيارات القانونية المتاحة التي لها آثار جبائية مختلفة.

4. **دراسة قابلية الخيارات للتطبيق:** يتم في هذه المرحلة تحديد المزايا والعيوب لكل خيار ممكن، تستلزم هذه الخطوة القدرة على تنبؤ المستقبل وعلى التشخيص من أجل إدراك مختلف الجوانب الآنية والمستقبلية التي تساعد في تقييم الخيارات الممكنة.

العديد من الخيارات الجبائية المتاحة قد لا تكون قابلة للتطبيق نتيجة عوائق مالية، تجارية، تقنية، ... فقد يكون أمام المؤسسة فرصة الاستثمار في مناطق مطروحة مع امتيازات جبائية مغرية، لكن المنطقة تعاني من نقص البنية القاعدية، واليد العاملة، قلة المواد الأولية أو الوضع الأمني المتدهور.

يمكن إقصاء الخيارات غير القابلة للتنفيذ من كل المراحل القادمة وبذلك يكون المسير الجبائي قد أدى الجزء المهم من عمله وهو تحديد الخيارات القابلة للتطبيق ليعرضها على متخذ القرار النهائي.

5. إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في كل دالة الكلية للقرار وتقييمها: يتم خلال هذه المرحلة دمج كل

خيار جبائي قابل للتنفيذ في دالة القرار الكلية لتحصل على عدد من الدوال بعدد الخيارات القابلة للتنفيذ.

تؤثر الجباية على اتخاذ القرار:

- بصورة دائمة إذ كل عمليات المؤسسة لها أثر جبائي؛
- اختلاف طبيعة القرار المتخذ ومستوى المسؤولية؛
- التغيرات في النصوص التي تعكس تغيرا في أهداف المشرع.

6. اتخاذ القرار: يعتبر اتخاذ القرار مرحلة نهائية من التسيير الجبائي لأنه يهدف بالأساس إلى التأكيد على أهمية

الجبابة في العملية التسييرية وليس إلى رهن القرار بجانبه الجبائي فحسب.

ثانيا: الاستراتيجيات الجبائية

يندرج التسيير الجبائي على تصور من تنفيذ استراتيجيات مختلفة من أجل تقليل حجم الضرائب المدفوعة لفترة معينة للمؤسسات، مع مراعاة تقليل الالتزامات الضريبية لتوفير المزيد من الأموال لتغطية النفقات، والاستثمار والنمو، كما تساهم عملية التسيير الجبائي في إيجاد مصادر لرأس مال العامل.

هناك نوعين من القواعد الأساسية على التسيير الجبائي، تتمثل في:

- تحميل السنة المالية بنفقات الإهلاك عند شراء الآلات والمعدات قبل نهاية السنة مما يعمل على تخفيض الوعاء الضريبي لذات السنة؛

- يتعين على المؤسسة إرجاء دفع الضرائب عندما يكون ذلك ممكنا، فتأجيل سداد الضريبة يمكن المؤسسة من استخدام هذا المال وبدون فائدة إلى أن تكون الضريبة واجبة السداد وتنحصر استراتيجيات التسيير الجبائي في:

- استراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية؛
- استراتيجيات من أجل الحصول على خصومات ضريبية؛
- استراتيجيات لنقل الدخل بعيدا عن خضوعه لمعدات مرتفعة من الضريبة؛
- استراتيجيات لنقل أرباح وخسائر بين السنوات الضريبية أو لتأجيلها؛
- استراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للأرباح الرأسمالية. (أميرة، 2017، صفحة 194)

ثالثا: معوقات التسيير الجبائي

هناك بعض المعوقات التي تقف أمام التطبيق الناجح والفعال للآليات السابقة:

1. الكم الهائل للمعلومات الجبائية: تعد المعلومات هامة جدا في اتخاذ أي قرار، لكن كثرة هذه المعلومات

يعقد من عملية صنع القرار وي طرح إشكالا آخر يتمثل في تسيير المعلومة، تتعلق مصادر المعلومات الجبائية المتعلقة بعملية معينة عديدة ومحتواها متغير عبر الزمن نتيجة تغير توجهات وأهداف المشرع الذي يسخر الجباية لتكون أداة في الدولة

لتوجيه النشاط الاقتصادي، هذا التنوع والتعدد والتغير الذي يميز المعلومة الجبائية يجعل من الضروري أن يكون هناك تصور جدي لـ " نظام معلومات جبائي " قائم بذاته ويشكل جزءاً من نظام المعلومات الكلي للمؤسسة.

2. مشكلة التكميم: ليست كل الخيارات الجبائية قابلة للتقييم الكمي، لذا نجد أنفسنا أمام وضعيات مجردة من الصعب التعبير عنها بقيم نقدية، هذا الإشكال بالإمكان تجاوزه بالاعتماد على النماذج والطرق الإحصائية التي لها آليات خاصة في التعامل مع المتغيرات النوعية، هذه الأخيرة قد يؤدي إهمالها إلى إغفال جوانب هامة من شأنها تغيير منحنى القرار.

3. خصوصية كل قرار: من الضروري جدا التأكيد على أن الآليات التي تم التطرق إليها ليست هي الوحيدة والكافية لدراسة الجانب الجبائي لأي قرار تسييري، إذ لكل قرار خصوصياته التي قد تحتم إلغاء بعض مراحل معالجة المعطيات الجبائية أو ربما الإهمال الكلي لها.

لكن تبقى بعض مراحل أساسية لأي قرار تسييري يدرك متخذه أهمية الجانب الجبائي فيه، خاصة تلك المراحل التي تؤدي بنا في النهاية إلى تحديد الخيارات الجبائية القابلة للتطبيق، كما أن صاحب القرار يستطيع إضافة خطوات أخرى للمعالجة تفرضها خصوصية أي قرار. (عياض، 2003، صفحة 25)

المطلب الثالث: مظاهر التسيير الجبائي الفعال ومؤهلات المسير الجبائي

1. مظاهر التسيير الجبائي الفعال

تتجلى مظاهر فعالية التسيير الجبائي فيما يلي:

- تحسين الأداء الجبائي؛
- تجنب الخطر الجبائي.

أ. تحسين الأداء الجبائي

يطالب المسير بتقرب وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة، كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها بكيفية التكاليف، وعليه أن لا يكتفي بالبحث على أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يضاعف الامتيازات المالية ويخفف العبء على المؤسسة، ويتم تحقيق ذلك:

- تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد من أرباح ومن قدرة التمويل للمؤسسة؛
- اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وهكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من:

- الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية لتدعيم القدرة التمويلية للمؤسسة؛

- يتم انتقاء الاختيارات الجبائية في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية والقانونية. (الحواس، 2009، صفحة 09)

ب. تجنب الخطر الجبائي

ما يصطلح عليه الأمن الجبائي، فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة، من أهم وضعيات هذا الخطر:

– الامتناع أو التأخير في إيداع التصريحات؛

– الغش في التصريح؛

– عدم مراقبة الاختيارات الجبائية. (الحواس، 2009، صفحة 10)

2. مؤهلات المسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

المسير الجبائي في المؤسسة هو المسؤول الأول عن تحديد البيئة الجبائية لأي قرار تسييري وهو الذي يقف على مختلف الخيارات الممكنة والتي بانعدامها لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي، سيتم التعرف إلى المؤهلات الخاصة بالمسير الجبائي كالتالي:

1.2. التحكم في تقنيات التسيير

التسيير يعني اتخاذ القرار لذا على المسير الجبائي أن تكون لديه مؤهلات اتخاذ القرار والتي تتمثل في القدرة على التشخيص، التنبؤ، تحديد البدائل وتقييمها واختيار البديل الأنسب وأهم شيء في تقييم تلك البدائل هو إدراك الآثار المالية لكل منها.

2.2. التحكم في الجباية

تحكم المسير الجبائي في الجباية أمر بديهي لأن الجباية هي اهتمامه الأول، ويظهر هذا التحكم من خلال:

- معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي؛
- إدراك آثار تلك النصوص على المؤسسة أي تحديد حقوق والتزامات المؤسسة؛
- معرفة تقنيات وآليات المراجعة الضريبية واهتمامات إدارة الضرائب أثناء أي عملية رقابة ممكنة. (عياض، 2003،

صفحة 19)

3.2. التحكم في تقنيات المحاسبة

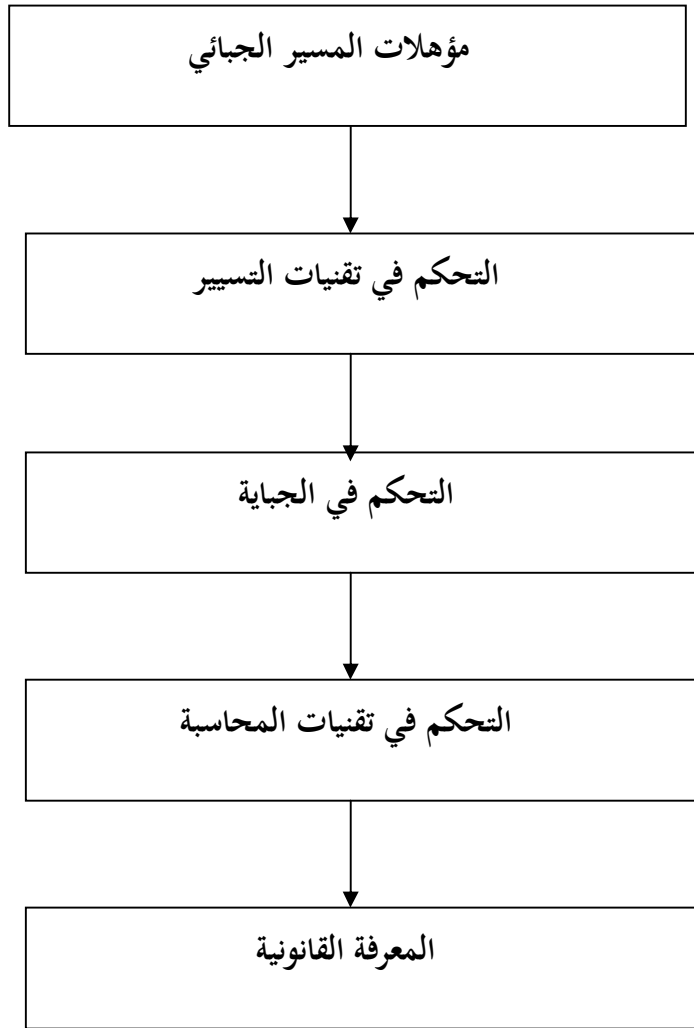
إمام المسير الجبائي بآليات المحاسبة هام للغاية، خاصة وأن المراجعة الداخلية تتداخل بشكل كبير مع المراجع المحاسبية وذلك لاعتمادها الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة.

4.2. المعرفة القانونية

هذه المعرفة مطلوبة في المسير الجبائي للاعتبارات التالية:

- المسير الجبائي في تعامله مع الجباية يقوم بدراسة نصوص قانونية وتنظيمية، ويتطلب التعامل معها بمهارات خاصة قد لا تكون ضرورية أثناء دراسة نصوص عادية؛
- أمام المؤسسة العديد من الخيارات القانونية ذات آثار جبائية مختلفة؛
- غموض بعض التشريعات أو السكوت عن بعض الحالات مما قد يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي؛
- يتحقق جزء كبير من الأمن الجبائي على المستوى القانوني؛
- المنازعات التي قد تنشأ مع إدارة الضرائب تتطلب شخص ذا دراية بالإجراءات القانونية الواجب إتباعها. (عباض، 2003، صفحة 20)

الشكل رقم (1.1): مؤهلات المسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يحتل الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين والمستثمرين في الفكر المالي، يعتبر الأداء المالي من أهم المرتكزات الأساسية في تقييم حصيلة نشاط المؤسسة وتحديد نقاط قوتها وضعفها ومدى التحكم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الأداء حسب وجهات نظر الباحثين باعتباره مفهوم هام وشمولي بشكل عام حيث خصص هذا المطلب لعرض مفهوم الأداء أولاً ثم التطرق للتعريف بالأداء المالي وأهدافه والعوامل المؤثرة فيه، وصولاً إلى أهم مؤشرات تقييمه.

1. تعريف الأداء

ينحدر أصل كلمة أداء إلى اللغة اللاتينية، أين توجد كلمة "PERFORMARE" والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة "PERFORMANCE" أي إنجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ بها الأهداف. (نجيب، 2021، صفحة 87)

يعرف الأداء على أنه " قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسيين: مدى قدرة الأصل الاقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرتها على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها". (الغني، 2007، صفحة 26)

يعرف أيضاً بأنه " المخرجات والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة". (المحسن، 2004، صفحة 30)

2. تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي " المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يتركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة". (الخطيب، 2009، صفحة 45)

يعرف بأنه " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحددة ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة". (الغني، 2007، صفحة 34)

يعرف أيضاً بأنه " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحققة مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة". (دلال و زعييط، 2018، صفحة 199)

يعبر الأداء المالي عن " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء". (الساسي و قريشي، 2006، صفحة 60)

3. خصائص الأداء المالي

يتسم الأداء المالي بالعديد من الخصائص التالية (مسعود، 2023، صفحة 88):

أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المؤسسات الناجحة: فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

أداة لتدارك التغيرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة: تدق المؤشرات ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي، وهي بذلك تنذر إدارة المؤسسة للعمل على معالجة الخلل.

أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة: بذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

أداة للتعرف على الوضع المالي: القائم في المؤسسة في يوم محدد أو لفترة زمنية معينة بجانب معين من أداء المؤسسة أو أداء أسهمها في السوق المالي.

التعبير الدقيق عن الأداء المالي للمؤسسة: من خلال عبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للمؤسسات من تحديد مستوى أداءها المالي بدقة وفعالية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

تكمن أهمية الأداء المالي في سعي المؤسسات للإصلاح المالي وضمان السير الحسن على مستوى أنشطتها من أجل الحكم على كفاءة وفعالية استغلال أمثل لمواردها، وهو ما يترجم في تحقيق مجموعة من الأهداف للحكم على الأداء المالي الجيد لها، إلا أن هناك عوامل تؤثر على هذه الأخير سواء كانت داخلية أو خارجية ما يستدعي بالمؤسسة أن تقوم باتخاذ القرارات الصحيحة عند مواجهة العراقيل.

1. أهمية الأداء المالي

تمثل هذه الأهمية في متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

والدور الأساسي للأداء المالي: هو يوفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مثلا تقييم ربحية وسيولة المؤسسة، وتطور نشاط. وعليه يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي فيما يلي:

- تقييم الربحية وتحسينها: الهدف منها هو تعظيم ثروة المؤسسة؛
- تقييم السيولة: من أجل تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها؛
- تقييم النشاط: من أجل معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرهما المالية واستثماراتها؛
- تقييم الرفع المالي: الغرض منه معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- تقييم التوزيعات: الهدف منه معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- تقييم حجم المؤسسة: من أجل تزويدها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية. (البشير، 2017، صفحة 140)

2. أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة لتحقيقها بصفة عامة إلى:

أ. السيولة واليسر المالي: تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة - المخزونات والقيم القابلة للتحقيق - إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة. (عادل، 2002، صفحة 35)

ب. التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأصول ومصادرهما (عادل، 2002، صفحة 36)، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية: تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة، ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وتخفيض الخطر لمالي الذي تواجهه المؤسسة، مما يساهم التوازن المالي في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة. (الجمعة، 2000، صفحة 247)

ج. المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها وتعرف بالارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. (الساوي و قريشي، 2006، صفحة 267)

د. إنشاء القيمة للمساهمين: تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة الحالية، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية. (مسعود، 2023، صفحة 91)

هـ. نمو المؤسسة: يعد النمو من أهم عوامل تعظيم قيمتها، يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية هامة للمؤسسة يعكس مدى نجاح إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار. (محمد، 2017، صفحة 10)

3. العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تنقسم هذه العوامل المؤثرة إلى عوامل داخلية وخارجية:

1.3. العوامل الداخلية: تتمثل فيما يلي:

أ. الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. (أسماء و بن عومر، 2020، صفحة 326)

ب. المناخ التنظيمي: هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء المالي بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء المالي والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة. (أيوب و بن نذير، 2017، صفحة 08)

ج. الحجم: يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكلما كبر حجمها يشكّل عائقاً للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً، ويؤثر إيجاباً من ناحية أن كبر حجمها يتطلب عدداً كبيراً من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية. (أمينة، 2021، صفحة 40)

د. التكنولوجيا: تتمثل بالأنظمة المتاحة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وكلما كانت لدى المؤسسات إمكانية لاستخدام تكنولوجيا متطورة زادت قدرتها على زيادة المخرجات، وبالتالي تحقيق ربحية أكبر وأداء أفضل مقارنة مع مؤسسات أخرى لا تتوفر لديها هذه التكنولوجيا المتطورة. (الطروانة، 2015، صفحة 23)

2.3. العوامل الخارجية: يتمثل أهمها في الآتي:

أ. السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك التي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في

الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي أما في الحالة العكسية فسلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ب. المنافسة: تعد المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فمن جهة قد تعد المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء. (أمينة، 2021، صفحة 41)

ج. العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي. (عادل، 2002، صفحة 25)

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

سيتم التعرف خلال هذا المطلب على عملية التقييم المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث تسمح لنا هذه الأخيرة بتشخيص الوضعية المالية لها وتحديد الانحرافات لاتخاذ القرارات المناسبة لتصحيحها وتجنب الوقوع مستقبلا فيها، لذا يتطلب الأمر التعرف على ماهية تقييم الأداء المالي ومراحله مروراً بمصادره وأبرز مؤشرات المالية.

أولاً: ماهية تقييم الأداء المالي

1. تعريف تقييم الأداء المالي

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها:

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: " أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مديات تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساساً في تحديد مسيرتها ونجاحها ومستقبلها". (الزبيدي، 2011، صفحة 85)

يمكن تعريفه بأنه: " الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخدامها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة". (الحسن، 2006، صفحة 42)

يقصد بتقييم الأداء المالي هو: " استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة التقدم الذي تحرزها المؤسسة في تحقيق أهدافها". (أيوب و بن ندير، 2017، صفحة 05)

2. مراحل عملية تقييم الأداء المالي

يمر تقييم الأداء المالي بمراحل أساسية لا يمكن تجاوزها لأنه لا يتحقق دفعة واحدة هكذا وإلا لن تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه فإن هذه العملية تمر بخمسة مراحل أساسية، وفي ما يلي عرضها:

1.2. مرحلة جمع البيانات والمعلومات: تعتبر المرحلة الأولى والأساسية لأنه بدون معلومات وبيانات مالية لا يمكن القيام بأي خطوة في عملية التقييم، لأن هذه البيانات تسمح بإجراء دراسات تحليلية لوضعية المؤسسة ومركزها المالي من خلال ما توفره من معلومات حول نشاط المؤسسة ككل (منصف و عميروش، 2020، صفحة 189)، إما عن طريق الملاحظة الشخصية للمسؤولين أو عن طريق التقارير الكتابية التي تصلهم من مختلف المستويات وتوصيلها للشخص المسؤول أين يتم جمع هذه المعلومات. (رشيد، 2015، صفحة 52)

2.2. مرحلة تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3.2. مرحلة إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4.2. مرحلة اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.

5.2. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة. (الكرخي، 2010، صفحة 39)

ثانيا: متطلبات تقييم الأداء المالي ومصادر معلوماته

يحتل الأداء المالي باهتمام متزايد، كونه الدافع الوحيد للحفاظ على بقاء واستمرارية المؤسسات الاقتصادية لذلك سنتعرف من خلال هذا الجزء على متطلبات ومصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

1. متطلبات تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء من الموضوعات الحديثة التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي تطبق هذه المتطلبات يستلزم ما يلي:

1.1. ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة

يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لتابعة تنفيذ الأهداف.

قد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم أعمال معين.

2.1. ضرورة وجود معايير واضحة للأداء

يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناءً على الأسس والمعايير المحددة. (البشير، 2017، صفحة 145)

3.1. ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات

يعتمد على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

4.1. يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا

لا يقتصر تقييم الأداء على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.

5.1. التكامل مع العملية الإدارية

تتوقف فعالية نظام التقييم إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

6.1. تحسين تقييم الأداء المالي

يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييمه، ويتحقق ذلك بتوفر بعض الشروط منها:

- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها؛
- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير والمؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية. (البشير، 2017، صفحة 146)

2. مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

1.2. المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، يمكن تصنيفها إلى نوعين (أمال، 2021، صفحة 95):

- أ. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.
- ب. **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في لإجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، مما يسمح باستخلاص نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، تتحصل المؤسسة عموما على هذه المعلومات من: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت.

2.2. المصادر الداخلية

تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي المالي وهي:

- أ. **الميزانية:** تعرف وفق نص المادة رقم 33 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الموافق لـ 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية". (الديمقراطية، العدد رقم 27 المؤرخ بتاريخ 28 ماي 2008، صفحة 14)

- ب. **حساب النتائج:** يعرف حسب النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 1.230 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بأنه " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب

تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح/الخسارة)". (الديمقراطية، العدد رقم 19 المؤرخ بتاريخ 25 مارس 2009، صفحة 24)

ج. جدول سيولة الخزينة: يهدف إلى تقديم قاعدة مستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة و ما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

د. جدول تغيرات الأموال الخاصة: وفقا للمادة رقم 36 من المرسوم التنفيذي 08-156 يعرف كما يلي: "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية". (الكريم، 2014، صفحة 83)

هـ. ملحق الكشوف المالية: هو وثيقة تلخيص يعد جزءا من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم المعلومات المفيدة كلما اقتضت الحاجة لقارئ الحسابات. (الكريم، 2014، صفحة 85)

ثالثا: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

توفر عملية تقييم الأداء مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية من أجل الوقوف على مستوى تطور نشاط المؤسسة خلال دورة حياتها، هذا من خلال تحليل وتشخيص القوائم المالية المستخدمة من طرفها.

1. معايير تقييم الأداء المالي

التوصل إلى رقم معين في أي كشف من الكشوف المالية للمؤسسة لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي لهذه المؤسسة، يمكن حصرها في عدة معايير وهي كما يلي:

أ. المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسات للسنوات السابقة وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام لهذه المؤسسات والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة تقييم أدائها من قبل الإدارة العليا، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي وأوضاع المؤسسات المثيلة الأخرى، ويؤخذ عليه أيضا عدم دقته لاسيما في حالة توسع الأعمال أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة لهذه المؤسسات. (أمال، 2021، صفحة 87)

ب. المعايير الصناعية

تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسة المثيلة لها في الحجم وفي طبيعة تقديم السلعة أو الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع الصناعي الخاص بالمؤسسة، وهو القطاع الذي تنتمي إليه

المؤسسات المشابهة في الصناعة، إلا انه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن هناك الكثير من المؤسسات تقوم بمبدأ التنوع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المتحصل عليها.

ج. المعايير المطلقة

تم التوصل إلى مجموعة المعايير عن طريق دراسة عدة كشوف مالية لعدة فترات مالية ولعدد من المؤسسات، وبالتالي أمكن التوصل إلى نتائج مطلقة يمكن من خلالها الحكم على المؤسسات المعنية بالتحليل ومن أهم هذه المعايير (نسبة التداول والتي تكون نسبتها 2\1) والتي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق عند عملية التحليل المالي.

د. المعايير المستهدفة

تضع المؤسسات تلك المعايير وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، ويجب على المؤسسة أن يكون تخطيطها سليما ودقيقا لكي تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضا، من أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها المؤسسات أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية. (أمال، 2021، صفحة 88)

2. مؤشرات تقييم الأداء المالي

1.2 مؤشرات التوازن المالي

يستخدم المسير المالي ثلاث توازنات، تتمثل في رأس المال العامل، احتياج رأس المال، الخزينة.

أ. رأس المال العامل **Fr**: هو فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة.

(عادل، 2002، صفحة 49)

عرف بأنه " هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه

لدورة الاستغلال". (حمزة، 2017، صفحة 116)

يتم حسابه وفق طريقتين: (أمال، 2021، صفحة 102)

- من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

ب. احتياج رأس المال العامل BFR

يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطا شديدا بدورة الاستغلال لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض

هذه الأخيرة ويتمثل احتياج رأس المال العامل في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم

الجاهزة (المخزون والقيم المحققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة). (حمزة، 2017، صفحة 118)

تحسب بالعلاقة التالية: (مبارك، 2012، صفحة 35)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

ج. الخزينة: هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي تشمل ما في القيم الجاهزة.

(حمزة، 2017، صفحة 120)

تحظى الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي أو عدمه بالمؤسسة. (مليكة و

بوشنقىر، 2010، صفحة 53)

تحسب بالطريقتين التاليتين: (أمنية، 2021، صفحة 50)

الطريقة 1: الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة 2: الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

2.2. النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في تقييم المركز المالي للمؤسسة كونها توفر عدد كبير من المؤشرات

المالية باختلاف أنواعها.

أ. الربحية: ويعكس هامش الربح قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهو مؤشر

لقدرته الدينار من المبيعات على تحقيق الربح، وعليه يمكن استخدام هامش الربح لزيادة فاعلية الرقابة الإدارية على

التكاليف، ويحسب كالتالي: (أمال، 2021، صفحة 118)

نسبة الربحية = (صافي الربح / صافي المبيعات) × 100%

ب. المردودية: هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها العادي.

وتنقسم المردودية إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي: (مليكة و بوشنقىر، 2010، الصفحات 87-88)

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية ÷ الأموال الخاصة

ج. **نسب السيولة:** تستعمل للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزامات قصيرة الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العمل والتعرف على درجة تداول عناصره وتقاس من خلال هذه النسب: (مليكة و بوشنقىر، 2010، صفحة 37)

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول - المخزون) ÷ الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية ÷ الديون قصيرة الأجل

د. **نسب التمويل:** تقيس هذه النسب المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها الضرورية ... تمكن من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم النسب نجد: (الكريم، 2014، الصفحات 118-119)

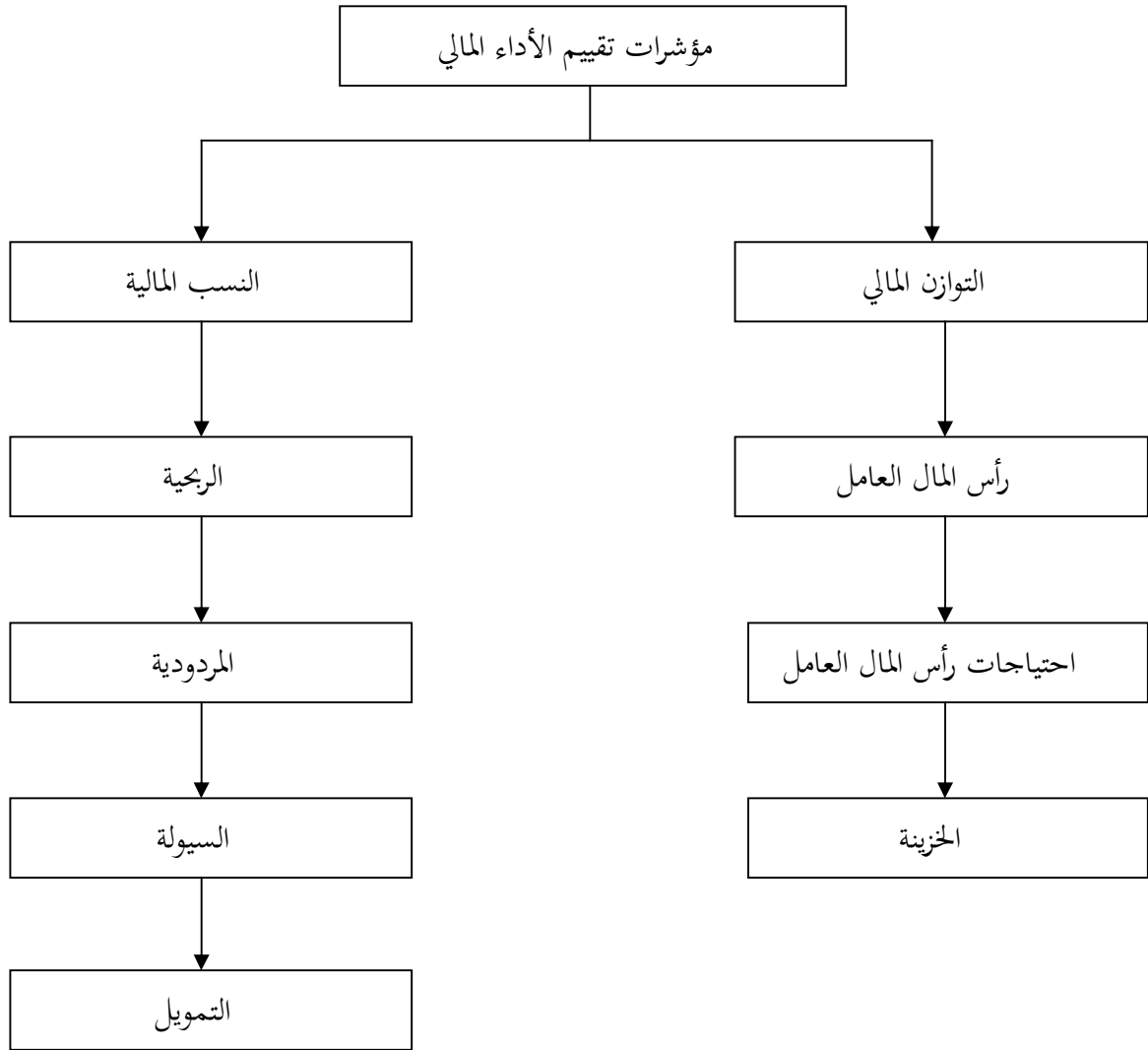
نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة ÷ الأصول الثابتة

نسبة التمويل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

نسبة الاستقلالية المالية = رؤوس الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

نسبة المديونية = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول (دلال و زعيبط، 2018، صفحة 200)

الشكل رقم (2.1): مؤشرات تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة في جميع مراحل نشاطها: الاستغلال، التمويل، الاستثمار، إلى تحقيق أهدافها المالية من خلال استفادتها من الامتيازات الجبائية وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح.

المطلب الأول : أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستغلال

تحدد هذه المرحلة من نشاط المؤسسة على الأثر الجبائي المتعلق بالتوازن المالي والمتمثل في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة. (عباسي و شعوي، 2013، صفحة 121)

1. تأثير الجباية على رأس المال العامل: لا يمكن ملاحظة فكرة التأثير الجباية على رأس المال العامل بصورة مباشرة، وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل، فتأثير الجباية على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالباً على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات ضريبية، كما يتجلى التأثير الضريبي على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات، ففي حالة تسريع الإهلاك الذي يعد اختياراً محضاً، فإن قيمة الاستثمارات ستخف، وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.

2. تأثير الجباية على احتياجات رأس المال العامل: يعد الرسم على القيمة المضافة أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال قاعدة التفاوت الشهري ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي مطالبة بدفعه والعكس صحيح.

3. تأثير الجباية على الخزينة: تعتبر وضعية الخزينة من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها من الأولويات، حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للمؤسسة.

يكون التأثير من خلال دراسة مختلف الضرائب والرسوم التالية: الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري وبالتالي يمكن هذا التأثير على كل من الرسم على القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات:

تأثير الجباية على الرسم على القيمة المضافة: إن المؤسسة ملزمة قانونياً اتجاه إدارة الضرائب مما يترتب عليها مسؤولية ثقيلة فتأثير خزنتها تبعاً لعدة عوامل مرتبطة بهذا الاسم تنوع واختلاف المعدلات 9% و 19% إمكانية

خصم الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة العملية المحققة الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق (الحدث المنشئ) قاعدة التفاوت الشهري، حتى تتمكن المؤسسة من التحكم من هذه القاعدة وجعلها تتماشى مع تدفقاتها يجب أن تسير بصفة عقلانية مهلة الدفع المتعلقة بمختلف المتعاملين معها (الزبائن والموردين) ولا يمكن أن تبعد آثار ضريبة الرسم على القيمة المضافة على إحدى الحالتين التاليتين:

- إذا كانت قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضريبة المستحقة الدفع في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة في وضعية تسبق الدولة؛
- إذا كانت قيمة ضريبة الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع أكبر من قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة وتسديدها في الآجال المحددة وحتى لا تتحمل تكاليف إضافية في شكل غرامات وعقوبات التأخير. (عباسي و شعوي، 2013، صفحة 121)

تأثير الجباية على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة

يظهر هذا التأثير على خزينة المؤسسة كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام الدفع التلقائي بحيث يتعين على الخاضع للضريبة حسابها والقيام بتصنيفتها ثم دفعها تلقائيا لقبض الضرائب المختص إقليميا وبدون إشعار مسبق من إدارة الضرائب يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات في صورة تسبيقات مؤقتة، حددت بثلاث تسبيقات، مع العلم أن قيمة كل تسبيق 30% ويتم في الأخير دفع رصيد التسبيقات قبل 20 أبريل.

من خلال ما سبق ذكره فان المؤسسة باعتمادها نظام الدفع التلقائي للتسبيقات المؤقتة في تسديد الضريبة يترتب عليه تباعد زمني بين الحدث المنشئ والدفع الفعلي للضريبة على أرباح الشركات، مما يؤدي إلى خفض عبء ارتفاع الضريبة على تدفقاتها النقدية حيث ذلك التباعد بين فترات الدفع يساعدها على توفير المبالغ اللازمة في تواريخ استحقاقها مما يكون لصالح المؤسسة. (إيمان، 2014، صفحة 28)

دور المسير الجبائي في دورة الاستغلال

يقوم المسير الجبائي في هذه المرحلة بالعديد من الإجراءات تختلف حسب خصوصية كل مؤسسة منها:

- توضيح أهمية إتباع المؤسسة لبرامج صيانة متطورة ومستمرة، وذلك من خلال السياسات الإدارية التي تتبعها المؤسسة، ممثلة في عمل وإتباع برامج لصيانة الآلات والماكينات محققة بذلك وفرا ضريبيا كبيرا، حيث تقوم المؤسسة باستغلال فترة تحقيقها للأرباح العالية، وبالتالي عمل الصيانة بناء على سياسة تحقيق أعلى قيمة حالية للوفر الضريبي؛
- إتلاف البضاعة في حالة فسادها رغبة من الشركات، خاصة الصناعية منها وذلك بالاتفاق مع الجهات المعنية والتي منها السلطات الضريبية، حتى يتم الاستفادة من تنزيل مصروف البضاعة التالفة، مع الإشارة إلى أنه قيام المؤسسة بإتلافها بنفسها فإن ذلك يؤدي إلى حرمانها من الوفر الضريبي، تحميل المؤسسة لكل سنة مصاريف فروقات العملة،

يتوجب على المؤسسة أن تقوم بتحديد ما تتحمله من مصروفات فروقات العملة وذلك بتقييم لأرصدة ديونها في الخارج بالعملة الأجنبية، وتقييم أرصدها في الخارج بالعملة المحلية؛

- الاستعانة بالاستشارة الجبائية من طرف الخبراء في المسائل الجبائية مثل محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة؛
- تشجيع المؤسسة على امتلاك الأصول أو استثمارها وخاصة إذا كانت الحاجة للأصل لفترة زمنية قصيرة، ففي حالة احتياج المؤسسة لآلة ما في فترة قصيرة فإنها تقارن بين المزايا الضريبية لاملاكها والمزايا الضريبية لاستثمارها؛
- التسيير الجبائي من خلال سياسة المخزون وذلك بإتباع المؤسسات لسياسات محاسبية تهدف للاستفادة من طرق تقييم المخزون، بحيث تحقق لها أكبر وفر ضريبي ممكن وخاصة المؤسسات الصناعية، ومن المعروف أن هناك ثلاث طرق لتقييم المخزون متعارف هي: طريقة FIFO، LIFO، التكلفة الوسطية المرجحة.

ما يميز هذه الطرق عن بعضها هو البعد الضريبي، فعلى سبيل المثال نرى بأن طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً تعمل على تحقيق أكبر وفر ضريبي مقارنة بالطرق الأخرى في حالة حدوث ارتفاع مستمر لأسعار المخزون مع ثبات نسبي لكمية المخزون من سنة إلى أخرى في كمية المخزون. (فطيمة، 2015، صفحة 83)

يمكن القول أن تأثير الجباية علي دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة علي وضعية التدفقات النقدية حيث أن هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا أتقنت هذه الأخيرة تسييرها والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية غرامات أو تقويمات جبائية.

ومنه فإن مثلوية الخزينة ومرونتها لا تهم المسير المالي فحسب بل كذلك المسير الجبائي الذي بواسطة تسييره بمختلف الضرائب والرسوم، يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في دورة التمويل

سيتم التركيز في هذه المرحلة على سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري، سياسة توزيع الأرباح. (عباسي و شعوي، 2013، صفحة 121)

من خلال سياسة الاقتراض: تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون والعامل الجبائي يأخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض.

من خلال التمويل الإيجاري: أن شرح اثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز اعتبارات جبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، وهي شراء هذا من مالها الخاص أو شراءه من مال مقترض أو استثماره لمدة معينة مقابل أجرة محددة.

من خلال توزيع الأرباح: إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجبائية تكمن من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية، فإن حملة الأسهم يطلبون معدل عائد أكبر قياساً بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه مما يزيد تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم الواحد.

دور المسير الجبائي في دورة التمويل

تكمن مهمة المسير الجبائي في هذه المرحلة في المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تخفف من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول أن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي. (فطيمة، 2015، صفحة 86)

ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى تخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض إذا كان التمويل بالاستدانة أو اختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفييزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

المطلب الثالث : أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب قرار نظراً للطبيعة الإستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة اخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار استثماري، وهي قد تكون في الشكل الآتي (عباسي و شعوبي، 2013، صفحة 122):

إعفاء ضريبي: وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة والذي قد يكون دائم أو مؤقت.

التخفيض الضريبي: وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط.

إجراءات ضريبية تقنية: وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة والتي يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيض العبء الضريبي من بينهما:

- نظام الإهلاك؛
- الترحيل إلى الأمام أو الخلف؛
- إعادة استثمار الأرباح؛
- إعادة استثمار فائض القيمة؛

– إعادة تقييم الاستثمارات.

دور المسير الجبائي في دورة الاستثمار

يهدف المسير الجبائي في هذه المرحلة إلى إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعومة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية، حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها تعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في نشاط معين، بمعنى أن يكون الاستثمار ذو مردودية عالية وبما أن ربحية المؤسسة تتأثر بصورة مباشرة بمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح فإنه كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما عجزت المؤسسة عن إنشاء القيمة لمساهميها وحتى الخروج من السوق.

يقوم المسير الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة بالمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تبنيه المؤسسة إلى العديد من النقاط:

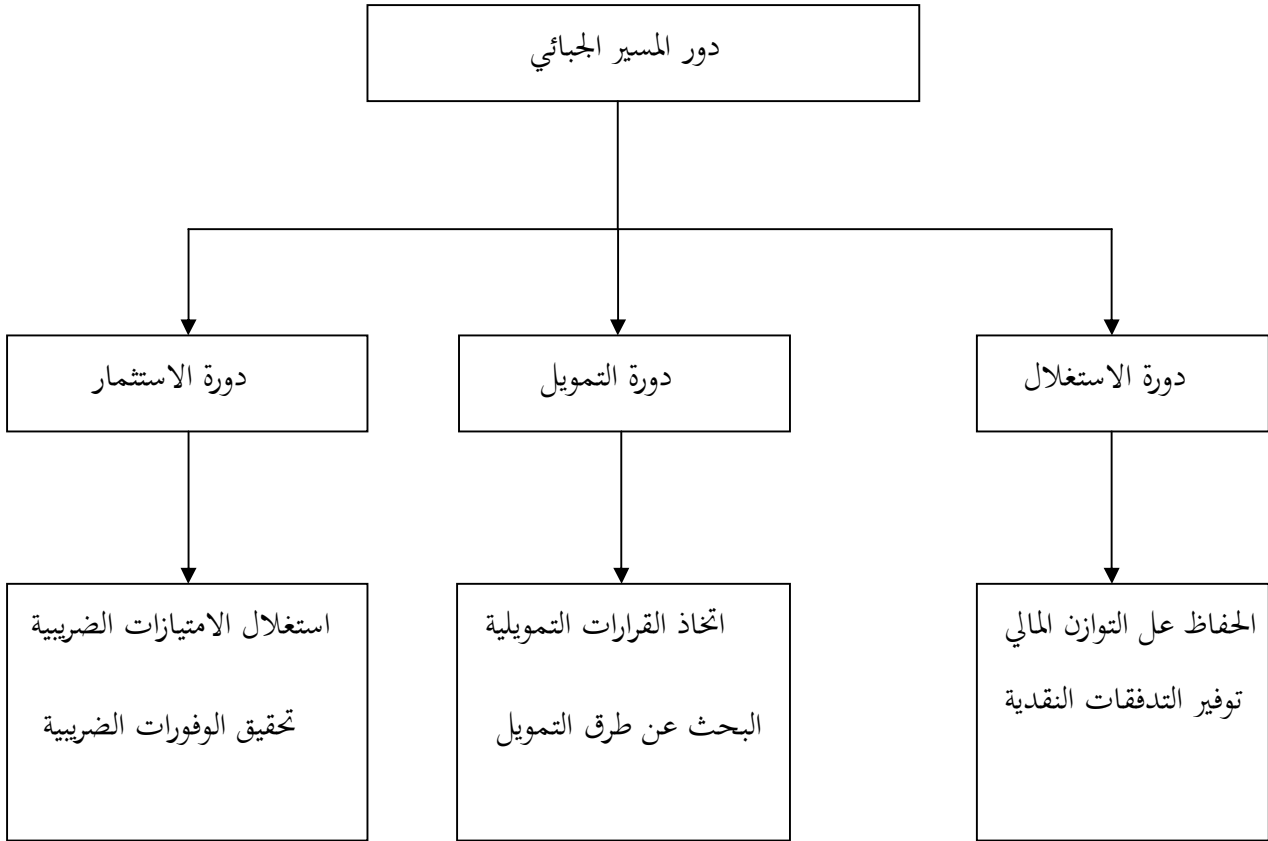
– أهمية القيام بالتجديدات والإضافات الرأسمالية للأصول؛

– أهمية قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها لحماية رأس مالها من التآكل؛

– قيام المؤسسة بالأخذ للعمر الضريبي للأصل كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الاستثمار أو الشراء لأي أصل من الأصول مثلا من المؤسسات من تنظر إلى أن الأصول ذات الاستثمار قصير الأجل تحتل مكانة أفضل من الناحية الضريبية لأن الأثر يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل. (فطيمة، 2015، صفحة 87)

يهدف المسير الجبائي في هذه المرحلة إلى الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين بغرض توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو قطاعات وأنشطة يراد تشجيعها وتنميتها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة.

الشكل رقم (3.1): دور المسير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق

خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه كل ما يخص التسيير الجبائي والأداء المالي وتقييمه ومدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي يظهر لنا أهميته في تخفيض الأعباء الجبائية والمساهمة في تحسين أداءها المالي طيلة مراحل نشاطها الاستغلالية والتمويلية والاستثمارية كون وجود الأداء المالي أساسيا للنمو والاستمرارية المؤسسة وكذلك يمكنها من التعرف على وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة.

تقوم المؤسسة بتقييم أداءها المالي بغية الحصول على معلومات مفيدة عن النتائج التي حققتها، تستند عملية تقييم على مؤشرات تتمثل في التوازن المالي والنسب المالية التي تبرز مدى توازنها ماليا ومدى تقدم نشاطاتها في نفس الفترة.

يساهم الأداء المالي بإعطاء صورة ايجابية عن نجاح أي مؤسسة تحسن الحفاظ على أموالها واستغلالها وهو ما سنتعرف عليه في دراستنا التطبيقية الموالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة المركب الصناعي

التجاري الحضنة بولاية المسيلة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية في الفصل الأول وفي إطار تدعيم الجانب النظري والذي تم التعرف من خلاله إلى المفهوم العام للتسيير الجبائي والأداء المالي والعلاقة بينهما داخل المؤسسة الاقتصادية استوجب تسليط الضوء في جانب تطبيقي على واقع المؤسسة الاقتصادية "مطاحن الحضنة بالمسيلة" محل دراسة لمعرفة مدى اهتمامها بالتسيير الجبائي ومدى تطبيقه وفعاليتها في الرفع من الأداء المالي للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كآآتي:

المبحث الأول: تقديم عام لوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة بولاية المسيلة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في مؤسسة المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

نظرا لكون إشكالية دراستنا حول دور التسيير الجبائي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية تم تطبيق الدراسة على المركب الصناعي التجاري الحضنة لذا سيتم التعريف بالمؤسسة.

المطلب الأول: تعريف بوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة

1. نبذة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتدرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية، ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد، الدقيق، عجائن غذائية والكسكس).

2. نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 2 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولايتي برج بوعرييج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982، وقد عرف المركب الصناعي والتجاري الحضنة المسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

أسست الشركة التابعة " مطاحن الحضنة" في 1997/10/01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة 07/09/1997)، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997/10/01، يبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 1997/10/01، ثم رفعه في 1998/04/30 إلى 479.000.000 دج وفي سنة 2007 بلغ 1.449.460.000 دج، في 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، وأصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

3. الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

- يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع "MOLINO" وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 300 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 دج وارتفعت القدرة الإنتاجية ب 242.202.253.51 دج.
- يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع "GOLFITO" وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج

4. قدرات المؤسسة

البطاقة الفنية للمؤسسة التابعة:

- قدرة الطحن: 4000 قنطارا يوميا من القمح الصلب.
- 1500 قنطارا يوميا من القمح اللين.
- قدرة الإنتاج: 2560 قنطارا يوميا من السميد (سميد ممتاز ب 64% نسبة الاستخلاص).
- 1110 قنطارا يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب 74% نسبة الاستخلاص).
- قدرة التخزين: 125.000 قنطار (قمح صلب 62.000 قنطار).
- (قمح لين 62.500 قنطار).
- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.
- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي:
- السميد 199283 قنطار.
- الدقيق 209629 قنطار.
- العجائن الغذائية 531 قنطار.
- بقايا الطحن 189004 قنطار.

المطلب الثاني: أهداف وآفاق المؤسسة المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن مؤسسة مطاحن الحضنة تسعى الى أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية؛
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته؛
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية؛
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة؛
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية؛
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة؛
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني؛
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة؛
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه؛
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية؛
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال... إلخ؛
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري الحضنة

يعد الهيكل التنظيمي للمؤسسة وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرّف أهم دوائر الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغييرات وهذا أهم ما جاء فيه:

1. رئيس المدير العام

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وله عدة مهام منها:

– الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة؛

– يعتبر الواجهة الأولى للوحدة؛

– يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

تنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير إلى قسمين.

أ. قسم التنظيم والتسيير الداخلي-الهيكلية- للوحدة

1. الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد.

2. مصلحة النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية أو معايير إنتاجية.

3. المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4. المستشار القانوني: يقوم باستشارته المدير العام أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك

لتفادي الوقوع في خطأ قانوني.

5. مكتب مساعد الأمن والوقاية: مهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة

مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ب. قسم الإشراف على العمل والتسيير الإداري والمالي والمبيعات

ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية وهي:

1. مديرية الاستغلال: تنقسم بدورها إلى أربع مصالح:

1.1. مصلحة التموين: من مهامها شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عمليات الإنتاج وتزويد مختلف المصالح

والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

2.1. مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة

مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية تنقسم إلى مصنعين:

مصنع التحويل رقم 01: يضم آلات القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار يوميا خلال 24 ساعة.

مصنع التحويل رقم 02: يضم آلات القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

3.1. مصلحة الصيانة: مهمتها إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 ساعة.

4.1. مصلحة تسيير المخزونات: دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية.

2. مديرية التسويق: تشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح).

3. مديرية الإدارة والمالية: تنقسم إلى ثلاث مصالح:

1.3. مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات تتفرع إلى:

- فرع المالية والصندوق؛
- فرع المحاسبة العامة؛
- فرع محاسبة المبيعات؛
- فرع المحاسبات.

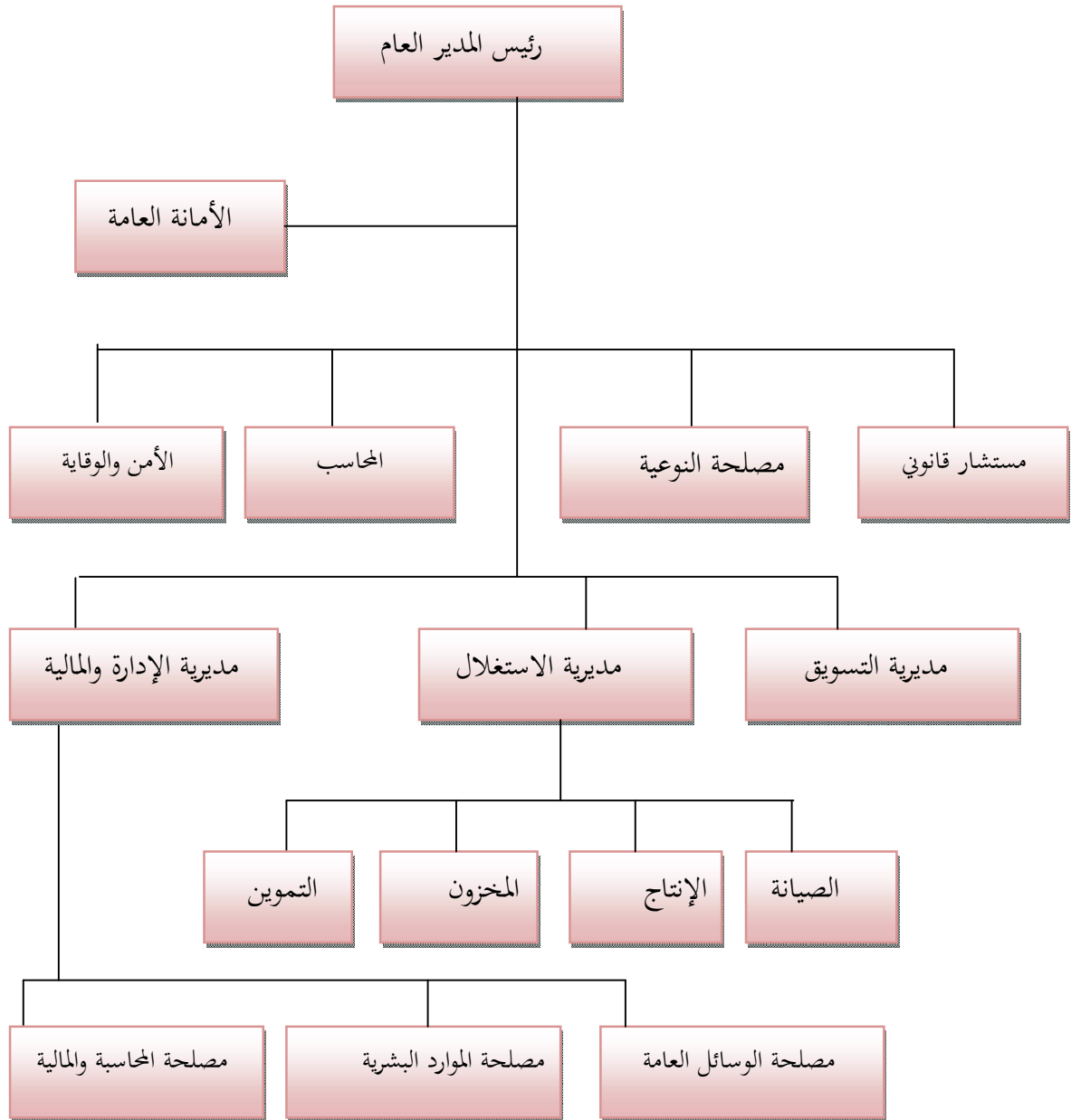
2.3. مصلحة الموارد البشرية: تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية وكيفية تماشي مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك بإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع إلى:

- فرع تسيير المستخدمين؛
- فرع الخدمات الاجتماعية.

3.3. مصلحة الوسائل العامة: من مهامها:

- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة؛
- المتابعة الميدانية للاستثمارات؛
- مكتب الإعلام الآلي.

الشكل رقم (4.2): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

في هذا المبحث تمت دراسة وإعداد القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة وهذا بالاعتماد على معلوماتها المالية لفترة الدراسة (2019، 2020، 2021) من أجل تسهيل وتبسيط دراسة الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية

خصص هذا المطلب لعرض الميزانية المفصلة لوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة من خلال الجداول التالية التي توضح جانبي الأصول والخصوم.

الجدول رقم (1.2): يوضح الميزانية المفصلة جانب الأصول للفترة (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
أصول غير متداولة			
تثبيتات غير عينية	—	52000,00	98000,00
تثبيتات عينية	1780907419,98	1755888543,11	1679611286,30
الأراضي	255898153,36	255898153,36	255898153,36
المباني	841119239,70	826800159,94	802195977,01
المعدات والأدوات الصناعية	132603618,80	132603618,80	92771865,30
تثبيتات عينية أخرى	551286408,12	540586611,01	11841320,4
التثبيتات الجاري إنجازها	53450738,43	—	—
تثبيتات مالية	18800,00	18800,00	18800,00
القروض والأصول المالية غير جارية الأخرى	14823434,75	16094490,24	20221578,08
ضرائب مؤجلة أصول			
مجموع الأصول غير المتداولة	1849200393,16	1772053833,35	1699949664,38
أصول متداولة			
منتجات قيد التنفيذ	314532407,66	139441820,68	1504250336,64
المواد الأولية واللوازم	193194375,00	20831159,22	29082998,55
المنتوجات النهائية والعمل الجاري بها	23989418,74	13289038,29	16962597,87
التموينات الأخرى	97348613,92	105321623,17	104379440,22
ديون واستخدامات مماثلة	24210505,04	66518895,67	25577991,66
الزبائن	20046,33	506527,63	591514,66
ضرائب وما يماثلها	25039534,23	15514494,95	44747426,35
المدينون الآخرون	758285166,85	1108406978,54	943756758,90
الموجودات وما يماثلها			
الخزينة			
مجموع الأصول المتداولة	1122087660,11	1330388717,47	1165098728,21
مجموع الأصول	2971288053,27	3102442550,82	2865048392,59

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01، 02، 03)

الجدول رقم (2.2): يوضح الميزانية المفصلة جانب الخصوم للفترة (2019، 2020، 2021).

البيان	2019	2020	2021
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	—	—	—
النتيجة الصافية	357320009,89	356201443,13	279626113,38
الحصص بين الوحدات	2210690162,80	2251903643,85	2115234948,98
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	2568010172,69	2608105086,98	2394861062,36
الخصوم غير المتداولة			
القروض والديون المالية	—	—	—
ضرائب مؤجلة خصوم	12232125,33	15800369,46	19368613,69
منتوجات ثابتة مسبقا	68927900,72	74646002,73	96189899,48
أعباء معاينة مسبقا	68927900,72	74646002,73	96189899,48
مجموع الخصوم غير المتداولة	81160025,95	90446372,19	115558513,17
الخصوم المتداولة			
الحسابات المتعلقة بالزبائن	16238070,48	73933918,84	24360722,74
الضرائب	332543,00	366892,00	631592,00
ديون أخرى	305547241,15	329590280,81	329636502,32
خزينة الخصوم	—	—	—
مجموع الخصوم المتداولة	322117854,63	403891091,65	354628817,06
مجموع العام للخصوم	2971288053,27	3102442550,82	2865048392,59

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (04، 05، 06) الوحدة: دج

من خلال الجدول رقم (1.2) و(2.2) الذي يمثل الميزانية المفصلة لجانب الأصول نلاحظ أن التثبيات غير العينية الخاصة بالمؤسسة شهدت ارتفاع بقيمة 46000 دج من سنة 2020 و 2021 فيما لم تسجل سنة 2019 أي قيمة.

كما يلاحظ أيضا انخفاض في رصيد حساب الزبائن وهو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تحتفظ بأموال لديها، كما أن هناك أموال الخزينة غير مستغلة مما أدى بالمؤسسة إلى تضييع فرصة بديلة وتحمل تكاليفها عرفت ارتفاع سنة 2020 ولكنها تراجع قيمتها سنة 2021 بـ 943756758,9 دج فيما انعكست بانخفاض النتيجة الصافية للمؤسسة.

المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة

سيتم خلال هذا المطلب تبيان الميزانية المختصرة لجانبي الأصول والخصوم لوحدة المركب الصناعي التجاري الحضنة للفترة (2019، 2020، 2021).

الجدول رقم (3.2): يوضح الميزانية المختصرة جانب الأصول للفترة (2019، 2020، 2021).

2021		2020		2019		الأصول
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
—	1699949664,38	—	1772053833,35	—	1849200393,16	الأصول الثابتة
%59,3	1699949664,38	%57,1	1772053833,35	%2,24	1849200393,1	مجموع الأصول الثابتة
—	220750455	—	221475211	—	363782447	الأصول المتداولة
—	591514,66	—	506527,63	—	20046,33	قيم الاستغلال
—	943756758,90	—	1108406978,54	—	758285166,8	قيم قابلة للتحقق
—		—		—		قيم جاهزة
%40,6	1165098728,56	%42,8	1330388717,17	%37,3	1122087660,1	مجموع الأصول المتداولة
%100	2865048392,94	%100	3102442550,52	%100	2971288053,3	مجموع العام الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (01، 02، 03) الوحدة: دج

يلاحظ من الجدول رقم (3.2) الذي يوضح الميزانية المختصرة جانب الأصول أن الأصول الثابتة عرفت تراجعاً على مدار سنوات فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2021 تراجعاً بنسبة 4,2%، مما أدى لتسجيل انخفاض في الأصول المتداولة لسنوات 2019 و 2020 أما سنة 2021 حظيت بارتفاع بنسبة 7,4% وهذا يدل على أن المؤسسة تحسن استخدام المخزونات، كما سجل انخفاض طفيف في القيم الجاهزة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا ما يفسر اعتماد المؤسسة على أموال خزيتها.

الجدول رقم (4.2): يوضح الميزانية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2019، 2020، 2021).

2021		2020		2019		الخصوم
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
%87,6	2394861062,36	%86,9	2698551459,1	%89,1	2649170198,6	الموارد الدائمة
—	2394861062,36	—	2608105086,98	—	2568010172,69	التمويل الخاص
—	115558513,17	—	90446372,19	—	81160025,95	الديون المالية
%12,3	354628817,06	%13,0	403891091,65	%10,8	322117854,63	الخصوم المتداولة
—	353997425,06	—	403524199,65	—	321785311,63	خصوم متداولة للاستغلال
—	631592,00	—	366892,00	—	332543,00	خصوم متداولة خارج الاستغلال
—	—	—	—	—	—	خزينة الخصوم
%100	2865048392,59	%100	3102442550,81	%100	2971288053,27	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (04، 05، 06) الوحدة: دج

بالنسبة لجانب الخصوم للميزانية المختصرة نلاحظ من الجدول رقم (4.2) أن إجمالي الخصوم في تطور بنسبة 4,2% لسنتي 2019 و 2020 في حين سجلت تراجعاً بنسبة 8,3% سنة 2021 وهذا بسبب انخفاض قيمة الأموال الخاصة وارتفاع الضرائب والديون الأخرى للمؤسسة.

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج

في هذا المطلب سيتم عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2019، 2020، 2021).
الجدول رقم (5.2): يمثل جدول حسابات النتائج لمطاحن الحضنة للفترة (2019، 2020، 2021).

2021	2020	2019	البيان
المبالغ	المبالغ	المبالغ	
3062987389,73	3253289448,16	2952703193,07	رقم الأعمال
24623147,82	5798372,58	9773321,25	مبيعات من البضائع
3005945771,91	3224482751,59	2917287339,82	مبيعات من المنتجات التامة
32332700,00	21285800,00	22231500,00	مبيعات المنتجات الأخرى
85770,00	1057524,79	2902215,20	الخدمات الأخرى
—	664999,20	508816,80	المبيعات الأخرى
2517478,00	9908255,68	2361185,65	تغير مخزون المنتجات التامة
2018450,31	—	1211731,45	إعانات الاستغلال
86826125,87	92549338,70	57105832,30	النقل بين الوحدات
3154349443,91	3335930531,18	3013381942,47	1. إنتاج السنة المالية
-2385275400,02	-2590916654,95	-2367399404,56	مشتريات مستهلكة
-83380482,92	-69326448,73	-26089764,66	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-2468655882,94	-2660243103,68	-2393489169,22	2. استهلاك السنة المالية
685693560,97	675687427,50	619822773,25	3. القيمة المضافة للاستغلال
-240062050,84	-250455228,55	-207951255,16	أعباء المستخدمين
-55359258,78	-5532370,54	-8873433,21	ضرائب ورسوم والمدفوعات المتشابهة
390272251,35	419699828,41	403068084,88	4. إجمالي فائض الاستغلال
3791249,61	4239010,84	9786000,96	المنتجات العملية الأخرى
-17829634,87	-529000,31	-41794,88	الأعباء العملية
-84707801,87	-69910219,27	-54702997,39	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
-21543896,75	-5718102,01	-12862996,61	مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
9085102,30	10372176,96	12849400,87	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
279067269,77	358153694,63	358095697,83	5. النتيجة العملية
—	344937,25	1015339,48	منتجات مالية

–	–	–	أعباء مالية
–	344937,25	1015339,48	6. النتيجة المالية
279067269,77	358498631,87	359111037,31	7. النتيجة العادية قبل الضرائب
–	–	–	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
558843,61	-2297188,74	-1791027,42	ضرائب مؤجلة على نتائج العادية
3167225795,83	3350886656,23	3037032683,78	مجموع نواتج الأنشطة العادية
-2887599682,44	-2994685213,10	-2679712673,89	مجموع الأعباء الأنشطة العادية
279626113,39	356201443,13	357320009,89	8. نتيجة الصافية للأنشطة العادية
–	–	–	العناصر الغير العادية (نواتج)
–	–	–	العناصر الغير العادية (أعباء)
–	–	–	9. النتيجة الغير العادية
279626113,39	356201443,13	357320009,89	10. النتيجة الصافية للفترة

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملاحق رقم (07، 08، 09)

يبين الجدول رقم (5.2) جدول حساب النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة، أن المؤسسة حققت نتيجة

صافية سنة 2021 بـ 29626113,38 جيدة وهذا بسبب نقصان رقم الأعمال خاصة من سنة 2020 إلى سنة

3062987389,73 دج بالنسبة لإنتاج السنة المالية (2019، 2020، 2021) يفوق استهلاك السنة المالية مما

حققت المؤسسة ارتفاع في القيمة المضافة للاستغلال.

المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المقدمة سابقاً، نجد أن المؤسسة محل الدراسة هي شركة مساهمة تخضع للنظام الحقيقي، سنقوم خلال هذا المبحث بإسقاط واقع التسيير الجبائي في المؤسسة ومدى تأثيره على الأداء المالي وتقييمه.

المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في دورة الاستغلال

أولاً: التوازن المالي

تحدد هذه المرحلة من نشاط المؤسسة على دراسة الأثر الجبائي المتعلق بالتوازن المالي والمتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

1. رأس المال العامل (FR): يعد رأس المال العامل مؤشر أساسي لتشخيص وتقييم التوازن المالي للمؤسسة وكما سبق ذكره في الجانب النظري قصر عبارة عن هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

• من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة - الأصول الثابتة

• من أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة.

الجدول رقم (6.2): يوضح رأس المال العامل للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
الموارد الدائمة	2649170198,64	2698551459,16	2510419575,53
الأصول الثابتة	1849200393,16	1772053833,35	1699949664,38
رأس المال العامل	799969805,48	926497625,81	810469911,15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الجدول رقم (3.2) والجدول رقم (4.2) الوحدة دج

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.2) أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة كان موجبا خلال السنوات الثلاث وقد شهد ارتفاع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وقد انخفض في سنة 2021 وهذا راجع إلى انخفاض الأصول الثابتة حيث استطاعت المؤسسة أن تمول جزء من الأصول الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة مع وجود هامش أمان يمكنها من تسديد ديونها قصيرة الأجل هذا ما يجعلها في وضعية مالية جيدة.

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR): ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة
 احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

الجدول رقم (7.2) : يوضح احتياجات رأس المال العامل للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	1122087660,18	1330388717,17	1165098728,56
القيم الجاهزة	758285166,85	1108406978,54	943756758,90
احتياجات الدورة	363802493,33	221981738,63	221341969,66
الديون قصيرة الأجل	322117854,63	403891091,65	354628817,06
السلفات المصرفية	0	0	0
موارد الدورة	322117854,63	403891091,65	354628817,06
احتياجات رأس المال العامل	41684638,70	-181909353,02	-133286847,40

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3.2) و(الجدول رقم (4.2) الوحدة: دج

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.2) أن احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة سالب لسنة 2020 وللسنة 2021 يعني أن الديون قصيرة الأجل أكبر من مجموع الأصول المتداولة أي أن المؤسسة غطت احتياجات الدورة بمواردها مع تحقيق فائض مالي وهذا يعد مؤشر جيد لها، أما في 2019 حققت احتياج رأس المال العامل موجب لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة بمواردها.

3. الخزينة (TN): تعبر الخزينة عن مجموعة الأموال التي تحوزها المؤسسة خلال دورة الاستغلال ، فهي تنتج عن

صافي القيم الجاهزة أو عن صافي الفرق بين رأس المال العامل واحتياجاته، ويحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (8.2) : يوضح حساب الخزينة الصافية للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
رأس المال العامل	799969805,48	926497625,81	810469911,15
احتياجات رأس المال العامل	41684638,70	-181909353,02	-133286847,40
الخزينة	758285166,78	1108406978,83	943756758,55

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (6.2) و(الجدول رقم (7.2) الوحدة: دج

من الجدول رقم (8.2) نلاحظ أن الخزينة خلال سنوات الدراسة موجبة وهذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج هذا ما يفسر امتلاك المؤسسة لفائض يسمح بتسيير أموال الخزينة بفعالية مما أدى بالمؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وإعادة استثمار هذا الفائض للاستفادة من الفرصة البديلة، وهو ما يدل على تمكن المؤسسة من تحقيق التوازن المالي خلال السنوات الثلاث.

ثانيا: ربحية ومردودية المؤسسة : هي نسب تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها.

1. الربحية : تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = (\text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}) \times 100\%$$

الجدول رقم (9.2) : يوضح حساب نسب الربحية للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
صافي الربح	35732009,89	356201443,13	279626113,32
رقم الأعمال	2952703193,07	3253289448,16	3062987389,73
هامش الربح	%12,1	%10,9	%9,1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (5.2) الوحدة: دج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هامش الربح موجب للسنتين 2019 و 2020 قدر بـ 12,11% و 10,9% على التوالي حيث تعتبر السنتين أكبر من سنة 2021 التي قدرت بـ 9,1%، وعلى العموم تدل هذه الوضعية على نجاح المسيرين في تعظيم الأرباح وعلى حالة المؤسسة الجيدة التي تمر بها.

2. المردودية المالية : تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100\%$$

الجدول رقم (10.2): يوضح المردودية المالية في ظل وجود الضريبة للسنوات (2013، 2020،

2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية بعد الضريبة	35732009,89	356201443,13	279626113,32
الأموال الخاصة	2568010172,69	2608105086,98	2394861062,36
المردودية المالية	%13,9	%13,1	%11,7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (4.2) والجدول رقم (5.2) الوحدة: دج

الجدول رقم (11.2): يوضح المردودية المالية في ظل عدم وجود الضريبة للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية قبل الضريبة	359111037,31	358498631,87	279067269,77
الأموال الخاصة	2568010172,69	2608105086,98	2394861062,36
المردودية المالية	%14	%13,7	%11,7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (4.2) والجدول رقم (5.2) الوحدة: دج

من الجدولين رقم (10.2 و 11.2) نلاحظ أن المردودية المالية لسنة 2019 في ظل وجود الضريبة بلغت %13,9 وفي عدم وجودها بلغت %14 أي أن المردودية المالية انخفضت بنسبة 0,1% عند تطبيق الضريبة وفي سنة 2020 انخفضت بنسبة 0,6% أما في سنة 2021 أصبحت المردودية المالية تساوي الصفر، وهذا يدل على الأثر الضريبي على المردودية المالية عند تطبيق الضريبة على النتيجة الصافية.

3. المردودية الاقتصادية: تحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = (النتيجة الصافية / مجموع الأصول) %100.

الجدول رقم (12.2): يوضح المردودية الاقتصادية في ظل وجود الضريبة للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية بعد الضريبة	357320009,89	356201443,13	279626113,38
مجموع الأصول	2971288053,27	3102442550,82	2865048392,59
المردودية الاقتصادية	%12	%11,5	%9,8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (1.2) والجدول رقم (5.2) الوحدة: دج

الجدول رقم (13.2): يوضح المردودية الاقتصادية في ظل عدم وجود الضريبة للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية بعد الضريبة	359111037,31	358498631,87	279067269,77
مجموع الأصول	2971288053,27	3102442550,82	2865048392,59
المردودية الاقتصادية	%12,1	%11,6	%9,7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (1.2) والجدول رقم (5.2) الوحدة: دج

من خلال الجدولين رقم (12.2) و(13.2) نلاحظ ان المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة قد سجلت انخفاضا ثابتا بنسبة 0,1% خلال السنوات 2019 و2020 و2021 وهو ما يدل الأثر الضريبي على المردودية الاقتصادية.

ثالثا: نسب السيولة: تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الآجال المحددة لها.

1. نسبة السيولة العامة: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل)

الجدول رقم (14.2): يوضح حساب نسبة السيولة العامة للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	1122087660,18	1330388717,17	1165098728,56
الخصوم المتداولة	322117854,63	403891091,65	354628817,06
نسبة السيولة العامة	%3,483	%3,249	%3,285

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3.2) و الجدول رقم (4.2) الوحدة: دج

بالنظر إلى الجدول رقم (14.2) نجد أن السيولة العامة للسنوات الثلاث أكبر من 1 وهذا يبين قدرة المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة مع وجود هامش أمان قد حققته.

2. نسبة السيولة المنخفضة: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (15.2): يوضح حساب نسبة السيولة المنخفضة للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	1122087660,11	1330388717,47	1165098728,21
المخزون	314532407,66	139441820,68	150425036,64
الخصوم المتداولة	322117854,63	403891091,65	354628817,06
نسبة السيولة العامة	%2,507	%2,949	%2,861

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (1.2) و الجدول رقم (2.2) الوحدة: دج

بالنظر إلى نسبة السيولة المنخفضة خلال سنوات الدراسة نجد أن النسب تتراوح بين 2,5% و 2,9% حيث فاقت النسبة المثلى التي تكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر هذا يعني أن المؤسسة تغطي ديونها عن طريق السيولة الموجودة تحت تصرفها.

3. نسبة السيولة الجاهزة: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة.

الجدول رقم (16.2): يوضح حساب نسبة السيولة الجاهزة للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
القيم الجاهزة	758285166,85	1108406978,54	943756758,90
الخصوم المتداولة	322117854,63	403891091,65	354628817,06
نسبة السيولة الجاهزة	%2,354	%2,744	%2,661

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3.2) والجدول رقم (4.2) الوحدة: دج

بالنظر إلى نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات الثلاث فالمؤسسة في وضعية مالية جيدة تستطيع فيها تسديد الالتزامات القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة دون اللجوء إلى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيها.

رابعا: التصريحات الضريبية الشهرية والسنوية

يخضع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة إلى النظام الحقيقي كما ذكرنا سابقا وبالتالي يخضع لمجموعة من الضرائب والرسوم أهمها: الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي، و الرسوم الأخرى.

1. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): تخضع المؤسسة بناء على المواد 135 و 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للضريبة على أرباح الشركات والمعدل المطبق هو 19٪، يتمثل التزام المؤسسة في إيداع التصريحات الجبائية في آجالها القانونية لتفادي التعرض لعقوبات وغرامات ضريبية، حيث يودع التصريح الأخير للضريبة على أرباح الشركات في 30 أبريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتشية الضرائب التابع لها مقر الشركة الأم. زيادة على ذلك تتم دفع التسيقات كالتالي:

- التسيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس (على أساس الضريبة سنة (ن-1))؛
 - التسيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان (على أساس الضريبة سنة (ن-1))؛
 - التسيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر (على أساس الضريبة سنة (ن-1))؛
- مع العلم أن قيمة كل تسيق 30٪.

على أن تتم تسوية القسط الباقي قبل تاريخ 30/04/ن+1.

2. الرسم على النشاط المهني (TAP): تخضع المؤسسة وفقا للمواد 217، 219، 357 من قانون

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للرسم على النشاط المهني 1٪ حسب حجم المعاملات.

3. الرسم على القيمة المضافة (TVA): تخضع هذه المؤسسة للرسم على القيمة المضافة معدل العادي 19% والمعدل المنخفض 9%.

4. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG/RM): وفقا لأحكام المواد 1، 2، 3 من قانون الضرائب المباشرة تخضع المؤسسة للضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة IRG/RM.

خامسا: الوفرات الضريبية

1. الوفر الضريبي الناجم عن الإهلاكات: أتاح التشريع الضريبي الجزائري للمؤسسة بمعاملة أقساط الإهلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي ويحسب كما يلي:

الوفد الضريبي = الإهلاك * معدل الضريبة.

الجدول رقم (17.2): يوضح الوفر الضريبي الناجم عن الإهلاكات للسنوات (2019، 2020، 2021)

(2021)

البيان	2019	2020	2021
الإهلاكات	54702997,39	69910219,27	84707801,87
معدل الضريبة %	%19	%19	%19
الوفد الضريبي	10393569,504	13282941,661	16094482,355

المصدر: وثائق مقدمة (انظر الملاحق رقم (07، 08، 09)) الوحدة: دج

يظهر الجدول رقم (17.2) الوفر الضريبي الناجم من الإهلاكات للسنوات (2019، 2020، 2021) حيث حققت المؤسسة محل الدراسة سنة 2021 أكبر وفر ضريبي قدر بـ 16094482,35 دج الذي يسمح لها برفع قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وتمويل استثماراتها التوسعية وزيادة أرباحها.

2. الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات: المؤونات هي اقتطاع من نتائج السنة المالية قصد تغطية بعض التكاليف أو الخسائر لم تقع بعد وتجعلها الأحداث ممكنة الوقوع وتمتاز المؤونات بخاصية قابلية الإلغاء بمعنى يمكن إضافتها كليا أو جزئيات إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية المعنية متى زال الخطر الذي خصص له سواء زال كليا أو جزئيا.

الجدول رقم (18.2): يوضح الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
المؤونات	12862996,61	5718102,01	21543896,75
معدل الضريبة %	%19	%19	%19
الوفد الضريبي	2443969,356	1086439,382	4093340,383

المصدر: وثائق مقدمة (انظر الملاحق رقم (07، 08، 09)) الوحدة: دج

يظهر الجدول رقم (18.2) الوفر الضريبي الذي حققته المؤسسة خلال السنوات الثلاث حيث سجلت المؤسسة سنة 2021 أكبر وفر ضريبي وهو ما يدل على التسيير الجبائي الجيد في المؤسسة.

3. الوفر الضريبي الناجم عن الاستفادة من التخفيض المتعلق بالرسم على النشاط المهني:

استفادت المؤسسة محل الدراسة من التخفيض المتعلق بالرسم على النشاط بنسبة 30% وذلك وفقا للتشريع الضريبي الجزائري.

الجدول رقم (19.2): يوضح الوفر الضريبي الناجم عن الرسم على النشاط المهني للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال المعفى	30772724	35599690	60891540
معدل الضريبة %	%1	%1	%1
الوفر الضريبي	307727	355997	608915

المصدر: وثائق مقدمة (انظر الملاحق رقم (10، 11، 12) (وثيقة G50)) الوحدة: دج

يظهر الجدول رقم (19.2) أن مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة قد حققت وفر ضريبي من خلال التخفيض الذي استفادت منه وفقا للتشريع الضريبي الجزائري في رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني، وهو ما يدل تطبيق التسيير الجبائي الجيد من طرف المسير داخل المؤسسة بغية تحسين أدائها المالي.

يتبين لنا من خلال مرحلة الاستغلال أن التسيير الجبائي الجيد ساهم في توفير السيولة النقدية للمؤسسة الناجمة عن الوفورات الضريبية نتيجة استفادتها من التخفيضات المتعلقة بالرسم على النشاط المهني وكذا الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى الوفورات المتعلقة بالاهتلاكات والمؤونات وكذا تقديم التصريحات الضريبية في مواعيد استحقاقها مما أدى إلى تجنب الوقوع في العقوبات الجبائية وهو ما انعكس على إعطاء مؤشر جيد على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في دورة التمويل

1. التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي من النتيجة الصافية بعد الاقتطاع الضريبي بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات، ويحسب وفق للعلاقة التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤونات}$$

الجدول رقم (20.2): يوضح تطور التمويل الذاتي للسنوات (2019، 2020، 2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	357320009,89	356201443,13	279626113,38
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-54702997,39	-69910219,27	-84707801,87
التمويل الذاتي	302617012,5	286291223,86	194918311,51

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (5.2) الوحدة: دج

يظهر من خلال الجدول رقم (20.2) أن قيم التمويل الذاتي كلها موجبة خلال السنوات الثلاث، حيث سجلت سنة 2019 أكبر قيمة للتمويل الذاتي مقارنة بسنتي 2020 و 2021 اللتان سجلتا تراجع في القيم، ومنه نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بحجم تمويل ذاتي معتبر يتيح لها تمويل جزء من استثماراتها في المدى القصير والطويل.

2. القروض: تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض كمصدر من مصادر التمويل ينجم عنه بعض المزايا الجبائية، ويعتبر الاقتراض مصدر الأقل تكلفة جبائيا نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبة. لم يلجأ المركب الصناعي التجاري الحضنة إلى الاقتراض وهذا بسبب ارتفاع الديون قصيرة الأجل فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة.

3. التمويل الإيجاري: تلجأ المؤسسة إلى هذا الأسلوب التمويلي باستئجار الأصول الاستثمارية من مالكه مقابل دفع قيمة الإيجار بدلا من شرائه ولكن قد تنتهي العملية بالتمليك. (الحواس، 2009، صفحة 06)

لجوء المسير الجبائي إلى التمويل الإيجاري وقراره باختيار هذا المصدر قد يوفر للمؤسسة وفورات ضريبية:

- معاملة التشريعات الضريبية لمبالغ الإيجار كأعباء استغلال قابلة للخصم من نتيجة الاستغلال مما يقلل حجم الوعاء الضريبي و من مبلغ الضريبة؛
- عند انتهاء الاستئجار بجائزة الأصل تحقق المؤسسة وفورات ضريبية من ناحيتين؛
- تمويل حيازة الأصل بتكاليف الإيجار، زيادة على تخفيضها من الوعاء الضريبي؛

- تحقيق وفرات ضريبية عن طريق اهتلاك الأصل بعد حيازته وذلك في حالة ما إذا كانت مدة الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل أو في حالة تجديده.
- بالنسبة للمؤسسة مطاحن الحضنة لم تقم بهذا النوع من التمويل للسنوات (2019، 2020، 2021) وبالتالي المؤسسة أضاعت فرصة الاستفادة من التحفيزات والاختيارات الجبائية التي يتيحها التشريع الضريبي الجزائري.
- 4. **سياسة توزيع الأرباح:** هي الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة، ويمكن للمسير أن يساهم في رفع نصيب المؤسسة منها باستغلال: (الحواس، 2009، صفحة 04)
- الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضرائب على المداحيل والأرباح من خلال استيفاء شروط الاستفادة منها؛
- تبني النظام الضريبي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة ومن الآليات التي يوفرها النظام الضريبي في هذا المجال؛
- فرصة الاحتفاظ بالربح وعدم توزيعه لمدة 03 سنوات؛
- عدم إخضاع 30 من الأرباح المعاد استثمارها للضريبة على الدخل الإجمالي؛
- إدراج فوائض القيمة الناتجة عن الأصول الاستثمارية في الأسس الغريبة وبشكل جزئي.
- وبالتالي مؤسسة مطاحن الحضنة لم تستفد من التحفيزات التي أتاحتها التشريع الجبائي الجزائري في هذه الحالة.

المطلب الثالث: التسيير الجبائي في دورة الاستثمار

سيتم توضيح خلال هذا المطلب أهم التحفيزات الموجهة لتشجيع الاستثمار والتي أقرها المشرع الجزائري والتي تدخل ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

1. المزايا الضريبية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مرحلة الانجاز

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المهني.

مرحلة الاستغلال

لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى مائة (100) منصب شغل وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء على الرسم على النشاط المهني.

وتمدد هذه المدة إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث أكثر من مائة منصب شغل عند انطلاق النشاط. (الطاهر، 2019، صفحة 143)

2. المزايا الضريبية المقدمة من طرف الدولة للمناطق المراد ترقيتها

مرحلة الانجاز

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية للمؤسسات والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. (الطاهر، 2019، صفحة 146)

مرحلة الاستغلال

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات؛
 - تخفيض الإتاوة بنسبة 50% بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية. (الطاهر، 2019، صفحة 146)
- بالعودة إلى المؤسسة محل الدراسة نجد أنها لم تستفد من الإعفاءات والامتيازات المتاحة في التشريع الضريبي خلال سنوات الدراسة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة فهي لم تستثمر في المناطق المراد ترقيتها والتي تحتوي على امتيازات كثيرة مقدمة من طرف الدولة.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية في المركب الصناعي التجاري الحضنة بولاية المسيلة للفترة (2019، 2020، 2021) تم التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي وأهدافها المستقبلية في المبحث الأول، كما تم عرض القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة في المبحث الثاني أما المبحث الثالث تمت دراسة العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي ساعدت في تسهيل جمع وتحليل القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وتم الاعتماد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة على حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتي بينت بأن الأداء المالي جيد، إلا أن المؤسسة لم تستغل التحفيزات الممنوحة من طرف الدولة كإعادة استثمار الأرباح، لقد تبين أيضا أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بسلوك جبائي جيد اتجاه الإدارة الضريبية كون ليس لديها عقوبات ومنازعات جبائية وهذا يعود لالتزاماتها المحاسبية والجبائية في الآجال المحددة لها وهذا من خلال عرض مجموعة من الضرائب التي تخضع لها المؤسسة.

الخاتمة

يعد الأداء المالي محور أساسي لوجود المؤسسة الاقتصادية من عدمها والتي بدورها تسعى إلى النمو والاستمرارية، لذلك حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين على المستوى المحلي والعالمي كون موضوع الأداء المالي متجدد، لذا تمحورت هذه الدراسة حول دور التسيير الجبائي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وللإجابة عن الإشكالية سابقة الذكر تم حصر أهم ما يتعلق بهذا الموضوع في فصلين، يمثل الفصل الأول في الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي وفي الفصل الثاني تمثل في الدراسة الميدانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وفي ضوئها تم تقديم جملة من الاقتراحات.

1. اختبار الفرضيات

- يتبين من خلال النتائج أن للتسيير الجبائي الفعال دور مهم في التأثير بالإيجاب على الأداء المالي داخل المؤسسة محل الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية؛
- الفرضية الجزئية الأولى التي يقوم التسيير الجبائي بتحسين مؤشرات الأداء المالي الخاص بدورة الاستغلال أكدت الدراسة صحتها، لأنها حققت شروط التوازن المالي (FRN موجب، BFR سالب، TN موجبة)، وعملت على تخفيض التكاليف الجبائية، كما التزمت بالآجال المحددة قانونياً؛
- الفرضية الجزئية الثانية التي ترى أن المركب الصناعي التجاري يعتمد على التمويلات الذاتية من أجل تحقيق الوفورات الضريبية خلال دورة التمويل قد أثبتت صحتها؛
- الفرضية الجزئية الثالثة المتمثلة في التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة الخاص بدورة الاستثمار، تفيد بأن المركب الحضنة لم يستغل تلك التحفيزات مما ضيعت استفادتها من الوفورات الضريبية، اتضح كذلك عدم إعطاء المؤسسة حرية اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار وإعادة الاستثمار لمركب الحضنة، مما انعكس سلباً على أداءها المالي وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية.

2. النتائج

يمكن وضع النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة كالآتي:

- يدير التسيير الجبائي الجيد الشؤون العامة للمؤسسة مما يساهم في توفير التدفقات المالية؛
- يسمح التسيير الجبائي باستغلال الاختيارات الجبائية التي يتيحها التشريع الجبائي الجزائري للمؤسسة الاقتصادية؛
- يكمن دور التسيير الجبائي في دورة الاستغلال من خلال تخفيض الأعباء الضريبية وتجنب العقوبات والاستفادة من الوفورات الضريبية؛
- يكمن دور التسيير الجبائي في دورة التمويل من خلال المفاضلة بين القرارات المتعلقة بعمليات التمويل كالتصويل الذاتي والايجاري والاقتراض؛
- يكمن دور التسيير الجبائي في دورة الاستثمار في الاستفادة من الإعفاءات والتحفيزات الجبائية التي تتيحها الدولة؛
- يتميز النظام الجبائي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بأنه جيد؛.

- خلال دورة الاستغلال أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالإيجاب في المركب الحضنة بناء على تخفيض التكاليف الجبائية والالتزام بمواعيد التصريجات الجبائية وفقا للقوانين الجبائية التي جنبها الوقوع في العقوبات المالية؛
- خلال دورة التمويل أثر ايجابيا أيضا من خلال اعتمادها التمويل الذاتي وعدم لجوئها إلى الاقتراض؛
- خلال دورة الاستثمار لم تستفد المؤسسة من إعادة استثمار أرباحها مما ضيعت استفادتها من الوفورات الضريبية.
- الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة بناء على مجموعة من المؤشرات المتنوعة.

3. الاقتراحات

- استنادا لما تم ذكره سابقا في اختبار الفرضيات من جهة والنتائج المتوصل إليها من جهة أخرى يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات كالاتي:
- يجب على المركب الصناعي التجاري تجاوز تطبيق التسيير الجبائي بمفهومه البسيط كونها تلتزم بالآجال القانونية لإيداع التصاريح ودفع الضرائب والرسوم فقط؛
- توعية المسيرين بالثقافة الجبائية من خلال إجراء تربصات دورية؛
- على المؤسسة دراسة واستغلال جميع الخيارات المتاحة في التشريع الجبائي مثل التمويل الإيجاري، الاهتلاكات، الأرباح معاد استثمارها، وكذا الخيارات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- مواكبة المؤسسة للقوانين الجبائية بصفة مستمرة يمكنها من تحقيق الأمن الجبائي؛
- على المؤسسة الاهتمام بتقييم الأداء المالي من خلال البحث عن مصادر تمويلية جديدة؛
- القيام بعملية التقييم المالي دوريا يساعد في اكتشاف نقاط القوة والضعف والعمل على تصحيحها في الوقت المناسب لتحسين مركزها المالي.

4. آفاق الدراسة

- تبين من خلال هذه الدراسة جوانب أخرى يمكن أن تكون لدراسات وأبحاث مستقبلية منها:
- واقع تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"؛
- دور التحفيز الجبائية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

الكتب

- السعيد فرحات الجمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة). السعودية: دار المريخ.
- إلياس بن الساسي، و يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- توفيق محمد عبد المحسن. (2006). اتجاهات حديثة في التقييم وتميز في الأداء. مصر: دار الفكر العربي.
- توفيق محمد عبد المحسن. (2004). تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد. مصر: دار الفكر العربي.
- حمزة محمود الزبيدي. (2011). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- زغيب مليكة، و ميلود بوشنقىير. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية-جامعة سكيكدة.
- لسلوس مبارك. (2012). التسيير المالي (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مجيد الكرخي. (2010). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. عمان، الأردن: دار المناهج.
- محمد محمود الخطيب. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الأطروحات والرسائل

- أنس مصلح ذياب الطروانة. (2015). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء للشركات التأمين الأردنية (رسالة ماجستير في المحاسبة). عمان، الأردن.
- بوسعيدة مسعود. (2023). أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء المالي (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- حفاصة أمينة. (2021). أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- حفصي رشيد. (2015). تقييم الأداء المالي الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (أطروحة دكتوراه). تحليل إحصائي متعدد الأبعاد خلال الفترة (2012-2018). الجزائر: جامعة ورقلة.
- خيرى عبد الكريم. (2014). مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي (رسالة ماجستير). جامعة المسيلة.
- دادن عبد الغني. (2007). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج المبكر باستعمال المحاكاة المالية (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- حدوح نجيب. (2021). أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة.
- رحال إيمان. (2014). دور التسيير الإستراتيجي للضريبة في تحسين الأداء المالي (رسالة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة). جامعة محمد خيضر بسكرة.
- زبيدي البشير. (2017). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال (أطروحة دكتوراه). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- سحنون أمال. (2021). دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي-دراسة مؤسسة اقتصادية جزائرية _أطروحة دكتوراه). جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- شهابة فطيمة. (2015). دور التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). جامعة محمد بوضياف المسيلة.

قائمة المراجع

- صالح حميدان. (2012). دور المراجعة في تدفئة المخاطر الجبائية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي (مذكرة ماجستير). الجزائر: جامعة ورقلة.
- عادل عشي. (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (رسالة ماجستير). دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة . بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عقبى حمزة. (2017). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق العالمي (أطروحة دكتوراه) . جامعة محمد خيضر بسكرة.
- محمد عادل عياض. (2003). محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في الجزائر (مذكرة ماجستير). جامعة ورقلة.

المجلات

- بوزاغو أسماء، و السنوسي بن عومر. (01 افريل، 2020). تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية. مجلة مجاميع المعرفة ، 06 (01).
- حطاب دلال، و نور الدين زعيبط. (جوان، 2018). تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، دراسة تطبيقية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013-2014). مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 4 (1) .
- زواق الحواس. (2008). أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية - بالاستناد الى خيارات النظام الجبائي الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة المسيلة.
- شرفي منصف، و بوشلاغم عميروش. (جوان، 2020). دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات- دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق. مجلة العلوم الإنسانية.
- شليحي الطاهر. (2019). محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية .
- صابر عباسي، و محمد فوزي شعوي. (2013). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة . مجلة الباحث ، العدد 12.
- فتحة أميرة. (2017). دور المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس باتنة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (17).
- كردودي سهام. (2018). مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الاقتصاد الصناعي.

المدخلات العلمية والندوات

- زواق الحواس. (15/14 أفريل، 2009). فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار. الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية . الجزائر: جامعة المسيلة.
- شماللي أيوب، و نصر الدين بن نذير. (25 افريل، 2017). لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE. الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع . جامعة البليدة.
- طرشي محمد. (25 افريل، 2017). مداخلة بعنوان: أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع . جامعة البليدة 2.

القوانين واللوائح التنظيمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية. (2009). العدد رقم 19 المؤرخ بتاريخ 25 مارس 2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية. (2008). العدد رقم 27 المؤرخ بتاريخ 28 ماي 2008

الملاحق

CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:37
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 569,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 207 360,55	2 674 952,89	314 532 407,66	241 191 919,40
Stocks matières premières et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 023 566,81	2 674 952,89	97 348 613,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		25 539 840,32	500 306,09	25 039 534,23	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 452 371 288,46	330 283 628,35	1 122 087 660,11	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 133 598 905,06	2 162 310 851,79	2 971 288 053,27	2 984 959 537,63



CJC HODNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 900 856 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Autres immobilisations corporelles		1 937 937 571,21	1 264 747 341,40	673 190 229,81	132 603 618,80
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 673 033 585,81	1 900 979 762,46	1 772 053 833,35	1 849 200 393,16
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matières premières et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 265,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 108 406 978,54		1 108 406 978,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 659 390 345,82	329 001 628,35	1 330 388 717,47	1 122 087 660,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 931,63	2 229 981 390,81	3 102 442 550,82	2 971 288 053,27



CIC HCDNA M28

EDITION_DU:15/06/2022 10:39
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		235 653,49	137 653,49	98 000,00	52 000,00
Immobilisations corporelles		3 624 667 642,09	1 945 056 355,79	1 679 611 286,30	1 755 888 543,11
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 464 151 029,51	661 955 052,50	802 195 977,01	826 800 159,94
Groupe D'actif Destinés à La Cession		92 771 865,30		92 771 865,30	132 603 618,80
Autres immobilisations corporelles		1 811 846 593,92	1 283 101 303,29	528 745 290,63	540 586 611,01
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		20 221 578,08		20 221 578,08	16 094 490,24
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 645 143 673,66	1 945 194 009,28	1 699 949 664,38	1 772 053 833,35
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		153 099 989,53	2 674 952,89	150 425 036,64	139 441 820,68
Stocks matières premières et fournitures		29 082 998,55		29 082 998,55	20 831 159,22
Produits finis et encours		16 962 597,87		16 962 597,87	13 289 038,29
Autres stocks		107 054 393,11	2 674 952,89	104 379 440,22	105 321 623,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		348 852 361,03	323 274 369,37	25 577 991,66	66 518 895,67
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		591 514,66		591 514,66	506 527,63
Autres débiteurs		45 247 732,44	500 306,09	44 747 426,35	15 514 494,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		943 756 758,90		943 756 758,90	1 108 406 978,54
TOTAL ACTIF COURANT		1 491 548 356,56	326 449 628,35	1 165 098 728,21	1 330 388 717,47
TOTAL GENERAL ACTIF		5 136 692 030,22	2 271 643 637,63	2 865 048 392,59	3 102 442 550,82



CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:39
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		357 320 009,89	353 477 806,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 210 690 162,80	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 010 172,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		16 238 070,48	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		322 117 854,63	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 971 288 053,27	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



CIC HOUNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 608 105 086,98	2 568 010 172,69
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 369,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		90 446 372,19	81 160 025,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 891 091,65	322 117 854,63
TOTAL GENERAL PASSIF'(I+II+III)		3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



CIC HDNA M28

EDITION_DU:15/06/2022 10.40
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		279 626 113,38	356 201 443,13
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 115 234 948,98	2 251 903 643,85
TOTAL I		2 394 861 062,36	2 608 105 086,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		19 368 613,69	15 800 369,46
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		96 189 899,48	74 646 002,73
Prov p/pensions et oblig.similaires		96 189 899,48	74 646 002,73
Autres Provisions			
TOTAL II		115 558 513,17	90 446 372,19
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		24 360 722,74	73 933 918,84
Opérations Groupe			
Impôts		631 592,00	366 892,00
Autres dettes		329 636 502,32	329 590 280,81
Trésorerie passif			
TOTAL III		354 628 817,06	403 891 091,65
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 865 048 392,59	3 102 442 550,82

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



CIC HODNA M28

EDITION_DU:31/05/2020 11:40
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 786 000,96	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-41 794,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 095 697,83	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		359 111 037,31	355 693 558,03
Participation des travailleurs au resultat		-	-
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 037 032 683,78	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 712 673,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		357 320 009,89	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		-	-
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-	-
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		357 320 009,89	353 477 806,88



CIC HODNA M28

EDITION_DU:27/02/2022 14:12
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		3 253 289 448,16	2 952 703 193,07
Ventes de marchandises		5 798 372,58	9 773 321,25
Ventes Produits Finis		3 224 482 751,59	2 917 287 339,82
Ventes Produits Intra-Groupe		21 285 800,00	22 231 500,00
Prestation de Services		1 057 524,79	2 902 215,20
Autres Ventes		664 999,20	508 816,80
Variation stocks produits finis et en cours		-9 908 255,68	2 361 185,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			1 211 731,45
Cession Inter Unités		92 549 338,70	57 105 832,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 335 930 531,18	3 013 381 942,47
Achats consommés		-2 590 916 654,95	-2 367 399 404,56
Services extérieurs et autres consommations		-69 326 448,73	-26 089 764,66
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 660 243 103,68	-2 393 489 169,22
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		675 687 427,50	619 892 773,25
Charges de personnel		-250 455 228,55	-207 951 255,16
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 532 370,54	-8 873 433,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		419 699 828,41	403 068 084,88
Autres produits opérationnels		4 239 010,84	9 786 000,96
Autres charges opérationnelles		-529 000,31	-41 794,88
Dotations aux Amortissements		-69 910 219,27	-54 702 997,39
Dotations aux Provisions		-5 718 102,01	-12 862 996,61
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 372 176,96	12 849 400,87
V- RESULTAT OPERATIONNEL		358 153 694,62	358 095 697,83
Produits financiers		344 937,25	1 015 339,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		344 937,25	1 015 339,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 498 631,87	359 111 037,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 297 188,74	-1 791 027,42
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 350 886 656,23	3 037 032 683,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 994 685 213,10	-2 679 712 673,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 201 443,13	357 320 009,89
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		356 201 443,13	357 320 009,89



CIC HODNA M28

EDITION_DU:15/06/2022 10:40
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Chiffres d'Affaires		3 062 987 389,73	3 253 289 448,16
Ventes de marchandises		24 623 147,82	5 798 372,58
Ventes Produits Finis		3 005 945 771,91	3 224 482 751,59
Ventes Produits Intra-Groupe		32 332 700,00	21 285 800,00
Prestation de Services		85 770,00	1 057 524,79
Autres Ventes			664 999,20
Variation stocks produits finis et en cours		2 517 478,00	-9 908 255,68
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 018 450,31	
Cession Inter Unités		86 826 125,87	92 549 338,70
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 154 349 443,91	3 335 930 531,18
Achats consommés		-2 385 275 400,02	-2 590 916 654,95
Services extérieurs et autres consommations		-83 380 482,92	-69 326 448,73
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 468 655 882,94	-2 660 243 103,68
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		685 693 560,97	675 687 427,50
Charges de personnel		-240 062 050,84	-250 455 228,55
Impôts, taxes et versements assimilés		-55 359 258,78	-5 532 370,54
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		390 272 251,35	419 699 828,41
Autres produits opérationnels		3 791 249,61	4 239 010,84
Autres charges opérationnelles		-17 829 634,87	-529 000,31
Dotations aux Amortissements		-84 707 801,87	-69 910 219,27
Dotations aux Provisions		-21 543 896,75	-5 718 102,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 085 102,30	10 372 176,96
V- RESULTAT OPERATIONNEL		279 067 269,77	358 153 694,62
Produits financiers *			344 937,25
Charges financières *			
VI-RESULTAT FINANCIER			344 937,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		279 067 269,77	358 498 631,87
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		558 843,61	-2 297 188,74
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 167 225 795,82	3 350 886 656,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 887 599 682,44	-2 994 685 213,10
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		279 626 113,38	356 201 443,13
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		279 626 113,38	356 201 443,13



الملحق رقم 11: التصريح الشهري G50 لشهر ديسمبر 2020

البلدية العامة للصوف
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
مديرية الضرائب أو ولاية
DIRECTION DES IMPOTS DE LA
wilaya: m'sila
INSPECTION DES IMPOTS
de: M'sila - MAGRA
RECETTE DES IMPOTS
de: M'sila - MAGRA
commune: AIN KHADRA
0 9 9 8 4 3 0 3 2 2 0 4 4 8 8 1 9 0 2 5
article d'impositions: 2 8 1 3 0 9 6 2 5 9 8

الشهر: ديسمبر 2020
IMPOTS OU PAI
DECLARATION TEN
A RAPELLER OBLIGATOIREMENT
m: EPE/SPA
activité / profession:
adresse: BP 111

الرقم من السيد (أ) رقم الضريبة الشهرية
الرقم من السيد (ب) رقم الضريبة الشهرية
477.00 TAP
ديسمبر 2020
650
الرموز التاجر
المجموع
477.00
AIN KHADRA 6718

طبيعة الضريبة nature des impots	الرمز code	المعارف الخاصة الضريبة opération imposables	رقم الأجل chiffre d'affaire	chiffre d'affaire imposable مجموع المبيعات الخاضعة للضريبة	النسبة taux	المبلغ المستحق (ج) montant à payer en (DA)
الرسوم على النشاط المهني	C 1 A 12	affaires bénéficiant d'une réduction de (50%)	-	-	-	-
	C 1 A 13	affaires sans réduction	14 668	14 668	1%	147
	C 1 A 14	affaires exonérées	16 500	16 500	2%	330
T.A.P	C 1 A 20	recettes professionnelles(professions libérales)	615 300	-	-	0.00
		total	646 468	14 668	-	477

الإحتفاظات من المصدر retenues à la source	الرمز code	catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G / I.B.S	revenus net imposables	taux	montant à payer en (en DA)
IRG / salaires	E 1 L 20	IRG/traitemens salaires, pensions et rentes viagères	-	Barèmes	-
autre retenue à la source I.R.G	E 1 L 20	IRG/ autres retenues à la source	-	15%	-
retenues à la source I.B.S	E 1 L 20	IBS/ retenues des entreprises étrangères non installées en algérie (prest de services)	-	24%	-
		total	-	-	-

recapitulatif (DA)	الرمز code	المبلغ (ج) montant	cadre réservé au contribuable	cadre réservé à la recette des impôts	cadre réservé à inspection
1 - TAP	C500026A	477	يتمتع بصفة وضيق محتوى هذا التصريح وتطابق مع البيانات المحاسبية certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables A m'sila LE 14-janv.-2021 signature	reçu-ce jour la presentes declaration enregistrée sous le numéro payée-par chaque bancaire n° du 200 tirée sur l'agence en numéraire prise en compte par quittance n° A 200 LE RECEVEUR DES IMPOTS cachet signature	déclaration enregistrée le observation éventuelles 17
2 - IRG					
IRG/ Salaires	C201001/100				
IRG/ Autre ret. sourc	C201001/01A/B				
IBS/ Retenues à la source	C201001/02B				
montant total à payer		477			

الرسوم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTÉE

الرمز Code	العمليات الخاضعة للرسوم على القيمة المضافة opérations assujetties à la TVA	رقم الأجل Chiffre d'affaires total	رقم الأجل Chiffre d'affaires Exonéré	رقم الأجل Chiffre d'affaires imposable	النسبة taux	المبلغ المستحق (ج) montant des droits en(DA)
E 3 B 11	Biens produits destinés à la vente par l'article 23 du CTCVA				9%	0
E 3 B 21	production - biens produits destinés à la vente par l'article 23 du CTCVA					0
E 3 B 20	Autres prestations de services				19%	0
	total general des chiffres d'affaires	0	0	0		0

الرمز Code	نوع العمليات nature des déductions	الرمز Code	نوع العمليات nature des déductions
E 3 B91	précompte antérieur (mois précédent)	E3B97	Regularisations du prolatant 40 c(T.C.A)
E 3 B92	T.V.A sur achats de biens matériels et services/art 29C(T.C.A)	E3B98	Reversements de la déduction/art 40 c(T.C.A) (*)
E 3 B93	T.V.A sur achats de biens amortissables (art 38C(T.C.A)	B	total à rappeler (c)
E 3 B94	Regularisations (déductions) complémentaire (art 38C(T.C.A)	E3B00	total des déductions à opérer (B)
E 3 B95	T.V.A Recupérer sur la factures annulées de impôts	E3B00	T.V.A à payer au titre du mois(C-B)
	total des déductions opérés	E3B99	Précompte à reporter sur le mois suivant (BC)

recapitulatif (DA)	الرمز code	المبلغ (ج) montant	cadre réservé au contribuable	cadre réservé à la recette des impôts	cadre réservé à inspection
1 - TAP	C500026A	355 997	يتمتع بصفة وضيق محتوى هذا التصريح وتطابق مع البيانات المحاسبية certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables M'sila LE 17-janv.-2021 signature	reçu-ce jour la presentes declaration enregistrée sous le numéro payée-par chaque bancaire N° du 200 tirée sur l'agence par cheque postal n° 100247 prise en compte par quittance n° A 200 LE RECEVEUR DES IMPOTS cachet signature	déclaration enregistrée le observation éventuelles
2 - AP / IBS		0			
3 - IRG		1 987 943			
IRG/ Salaires	C201001/100				
IRG/ Autre ret. source	C201001/01A/B				
IBS/ Retenues à la source	C201001/02B				
4 - DROIT DE TIMBRE		0			
5 - TVA	C201002/102	0			
Montant total à payer		2 343 940			

البلدية العامة للصوف
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
مديرية الضرائب أو ولاية
direction des impots de la
wilaya de: MSILA
inspection des impots -
de: MSILA - DJAIFRA
recette des impots
de: MSILA - DJAIFRA
commune de: MSILA
0 9 9 8 4 3 0 3 2 2 0 4 4 8 8 1 9 0 2 5
article d'impositions: 1 2 8 0 1 9 1 0 3 9 8 8

الشهر: ديسمبر 2020
IMPOTS OU PAI
DECLARATION TEN
A RAPELLER OBLIGATOIREMENT
m: EPE/SPA FILIA
activité / profession:
adresse:

الرقم من السيد (أ) رقم الضريبة الشهرية
الرقم من السيد (ب) رقم الضريبة الشهرية
355.997 TAP
ديسمبر 2020
388.544
1.987.943
Le Receveur
Poinçonné de Retard
Total: 2.343.940
depot n° : 6705
CENTRE DE FACTURATION

طبيعة الضريبة nature des impots	الرمز code	المعارف الخاصة الضريبة opération imposables	رقم الأجل chiffre d'affaires brut	chiffre d'affaires imposable مجموع المبيعات الخاضعة للضريبة	النسبة taux	المبلغ المستحق (ج) montant à payer en (DA)
الرسوم على النشاط المهني	C 1 A 12	affaires bénéficiant d'une réduction de 30%	50 856 700	35 599 690	1%	355 997
	C 1 A 13	affaires sans réduction	-	0	-	0
	C 1 A 14	affaires exonérées	172 780 554	-	-	0
T.A.P			223 637 254	35 599 690	-	355 997

الإحتفاظات من المصدر retenues à la source	الرمز code	catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G / I.B.S	revenus net imposable	taux	montant à payer en (en DA)
IR.G/salaires	E 1 L 20	I.R.G/traitement salaire,pensions et rentes viagères	11 430 842	Barème	1 987 943
Autre retenues à la source IRG	E 1 L 20	C.A. jouiss de services	-	10%	0
retenues à la source I.B.S	E 1 L 20	I.R.G/ Autre retenues à la sources	-	15%	0
		total	11 430 842	-	1 987 943

حق الضريبة Droit de timbre	الرمز code	المعارف الخاصة الضريبة opération imposables	Chiffres d'affaires imposables	النسبة taux	المبلغ المستحق (ج) montant à payer en (DA)
sup. état	E 2 E00		-	1%	-
		total	-	-	-



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : المحاسبة والمالية وعلوم الحاسب



المسيلة في 24 جانفي 2023

رقم : 27 /

إلى السيد :

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري. ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية ومصنفات
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم.
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	عزيزي نسيم	181835081483	200981056	
02	عزيزي نجمة	181835081584	208638438	

عنوان المذكرة:

دور التسيير المحاسبي... خبير الرفع... الأداة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة مطاحن العصبنة بالمسيلة

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : د. محمد بن شرفي المولود(ة) بتاريخ: 2005 / 04 / 01 ب. ح. م. م. (الطالبة)
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 208638428 الصادرة بتاريخ: 2011 / 12 / 18 عن: بلدية حمام الزملات
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة و حسابية معقدة خلال السنة الجامعية: 2011 - 2012
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

حول التسيير المالي في الرفع من الأداء المالي في المؤسسة
القطرية - دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحنطة بالمسيلة

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2013 / 06 / 06

التوقيع والبصمة

.....

تَعَزُّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ